**جامعة الجزائر ــ 3**

**كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

**قسم الدراسات الدولية**

**مطبوعة في مقياس:**

# المنهجية وطرق البحث في تحليل العلاقات الدولية

**لطلبة السنة الأولى ماستر ـ علاقات دولية ـ**

**اعداد الدكتورة:**

**سيدهم ليلي** **أستاذة محاضرة قسم " ب "**

**السنة الجامعية :** 2017 /2018

## محاور المقياس

**مقدمة**

**ـ المحور الأول: المفاهيم الأساسية**

أولا: المفاهيم

ثانيا: المتغيرات

ثالثا:النظرية

رابعا:الاقتراب

**ـ المحور الثاني: الخطوات المنهجية للبحث العلمي**

أولا: عملية اختيار الموضوع

ثانيا: محدّدات المشكلة البحثية

ثالثا: صياغة الفروض العلمية

رابعا: الدراسات السابقة

خامسا: الإطار النظري

سادسا: الإطار المنهجي

سابعا: قواعد الاقتباس والتهميش

**ـ المحور الثالث: قواعد التطبيق الميداني لأدوات البحث العلمي**

أولا: العينات وطرق سحبها

ثانيا: البيانات

ثالثا : أدوات البحث العلمي

أـ المقابلة

ب ـ الاستبيان

**المحور الرابع: المدارس المنهجية في حقل العلاقات الدولية**

أولا: نظريات العلاقات الدولية

أ ـ المدرسة التقليدية في دراسة العلاقات الدولية

ب ـ المدرسة السلوكية في دراسة العلاقات الدولية

ج ـ ما بعد الوضعية: الفهم في مقابل التفسير

ثانيا: مناهج البحث الكمية والكيفية في مجال العلاقات الدولية

ثالثا: صعوبة التنظير في العلاقات الدولية

**الخاتمة**

# المقدمة

نسعى من خلال هذه المطبوعة إلى تحسين معلومات الطلبة المعنيين بهذا المقياس من خلال الاحاطة بمختلف الجوانب الضرورية بما يسمح للدارس من فهم واستيعاب هذه المادّة، وإمكانية توظيفها للتحليل العلمي، حيث يمكّن هذا المقياس الطالب من تحصيل أدّق لأهمّ خطوات البحث في العلاقات الدولية من خلال دراسة معمّقة لأدوات ومناهج وخطوات البحث في ميدان الدراسات الدولية، وكذا التكيّف مع عمليات تحليل وقراءة البيانات والقياس الكمي للمعطيات.

فمن الأهداف النظرية لهذا المقياس هو تزويد الطالب بمعارف نظرية تتعلّق بتحديد المفاهيم وبأطر تحليلية تمكّنه من السيطرة على الظواهر محلّ الدراسة من خلال استعابها، تفكيكها وتحليلها وتركيبها، ومعرفة مكوّناتها وعلاقاتها الداخلية، وارتباطها مع الظواهر الأخرى ومن ثمّ تمكين الطالب من الاستعانة بأدوات تحليلية تعينه على الوصف، التصنيف، التفسير والتوقّع، فالبحث العلمي لا يقتصر على الإطار النظري فقط فالجانب الميداني يضفي طابع المصداقية من خلال نزول الباحث إلى ميدان الدراسة لجمع البيانات بواسطة الأدوات المنهجية المناسبة بهدف التأكّد من صحّة الفروض العلمية من عدمها، والإجابة على الاشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب البحث قصد وصف الظاهرة المدروسة والوقوف عند أهمّ العوامل المؤثرة في حدوث الظاهرة .

يدور محتوى المقياس على محاور أساسية متمثّلة أولا في التعرّف على مبررات وتقنيات مناهج البحث العملي من كمية ونوعية المستخدمة في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية، واكتساب الأدوات اللازمة لتقييم البحث السياسي والقدرة على انجاز بحوث مستقلية وأصيلة، إلى جانب قواعد التطبيق الميداني لأدوات البحث العلمي من بينها المقابلة والاستبيان، إلى جانب التعرّف على مختلف صعوبات البحث في العلاقات الدولية والمتمثّلة في صعوبات التنظير والتنبّأ.

كما سيتمّ التطرق إلى الجدل القائم بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية والذي كان له نتائج على مستوى المناهج المستعملة في دراسة العلاقات الدولية، كون أنّ الاختلاف الذي يطال التنظير في العلاقات الدولية يعكس في الحقيقة توجهين أساسيين منهجيا والمتمثل في التوجّه الوضعي الذي هو سلوكي وتفسيري، والتوجّه ما بعد الوضعي الذي هو ضدّ سلوكي ويركّز على الفهم والتأويل.

# المحور الأول

# تحديد المفاهيم

تتسّم الرّموز والمصطلحات في العلوم الطبيعية بالوضوح والثبات بينما الأمر يختلف في العلوم الاجتماعية التي تتسّم بتعدّد وتباين المصطلحات والمفاهيم، وتعدّد التعريفات بحكم الجانب الايديولوجي والمذاهب السياسية والمدارس الفكرية، حيث من بين الصعوبات التي يواجهها الباحث في العلوم الاجتماعية هي اختلاف وتضارب المفاهيم ممّا يجعل من الصعب تحديد معاني المفاهيم المتعلقة بميدان منهجية البحث العلمي وذلك لاختلاف المدارس الفكرية والخلفيات التي تنطلق منها لتفسير ومقاربة الظواهر محلّ الدراسة، وعليه فمن الأهمية بمكان أن يحدّد الباحث في العلوم الاجتماعية مفاهيم دراسته الأساسية ويعرّفها تعاريف اصطلاحية وأخرى اجرائية.

## أولا: المفاهيم Concepts

يعتبر المفهوم أساس لغة التعامل الانساني ووسيلة الانسان للتعبير عن أفكار وحالات وأوضاع معينة ومحدّدة، يكتسي أهمية قصوى في عملية البحث الاجتماعي فعن طريق هذا التحديد يمكن للباحث أن يحصر المعلومات التي عليه جمعها فالمفاهيم في الواقع ما هي الاّ "تصورات ذهنية لمجموعة متنوّعة من الظاهر التي نريد ملاحظتها"[1]، كما يمكن للقارئ منذ البداية أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم ذلك أنّ العديد من المفاهيم يكون لها أكثر من معنى، مثلا مفاهيم الحرية أو الديمقراطية أو حقوق الانسان في المجتمعات الديمقراطية لها دلالة تختلف عمّا هو موجود في المجتمعات ذات الحزب الواحد أو الأنظمة الديكتاتورية.

وعليه فالمفهوم هو لفظ عام يعبّر عن مجموعة متجانسة من الأشياء وهو عبارة عن تجريد للواقع بما يسمح لنا بأن نعبّر عن هذا الواقع من خلاله، فعندما نقول نظام سياسي أومثقف نركّز على الصورة الذهنية للمفهوم، كما تكمن أهمية المفاهيم في اختزال الكم الهائل من الحقائق والمساهمة في بناء القوانين والمبادئ والنظريات.

[1] موريس أنجرس، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 158.

فقد اتفق الباحثين في الدراسات الانسانية والاجتماعية إلى ضرورة التحديد الدقيق للمفاهيم، حيث أن البحث الدقيق يتطلّب التحكّم والاهتمام بجميع متغيرات المؤثرة في المشكلة محل الدراسة، كون أنّ الكلمات لها معاني مختلفة في العلوم الاجتماعية عكس نظيرتها في العلوم الطبيعية ممّا يتطلّب من الباحث الدقة في تحديد الألفاظ والمصطلحات المستخدمة في البحوث العلمية ، كما أنّ صعوبة تحديد المفاهيم نابعة من اختلاف الاتجاهات النظرية والايديولوجية للمتخصصين في العلوم الاجتماعية نتيحة عدم الاتفاق حول الكثير من المفاهيم المستخدمة نظرا لتباين الأطر النظرية والفكرية الأمر الذي جعل من الأهمية أن يحدّد الباحث مفاهيم دراسته الأساسية من خلال تعريفها تعريفا مجرّد واجرائي.

وعليه يحتاج الباحث عند تحديده المفاهيم التي يتعامل معها في دراسته إلى عرضها على ثلاثة مستويات وهي:

- المستوى اللغوي.
- المستوى الاصطلاحي.
- المستوى الاجرائي Operational

**فالتعريف الاجرائي** يزوّدنا بالمعايير أو الخطوات المحسوسة اللازمة لقياس المفهوم موضوع الدراسة، وهو تعريف لا بدّ من وجوده في الدراسات الميدانية، فالإجرائية هي عملية تعريف مفهوم غامض بحيث يصبح المفهوم النظري قابلا للقياس، بمعنى تعريف في حدود الدراسة والبحث، ، فنظرا للاختلافات في المفاهيم النظرية فلا بدّ من الباحث أن يعرّف المفاهيم التي يستخدمها تعريفا اجرائيا محددا وواضحا أي أن يعبّر المفهوم عن الواقع الفعلي[1]، كما أنّ تحديد المفاهيم تبعا لمؤشرات واقعية تساعد الباحث على حسن اختيار

[1] سعيد ناصف، **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية و تنفيذها ـ نماذج لدراسات وبحوث ميدانية ـ** ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة، مصر، 1997، ص 24.

مجتمع البحث وعينة البحث بدقة وبناء جسرا بين النظرية والميدان ممّا يزيد من قدرتها على التفسير والتنبّأ[1].

**ثانيا:المتغيرات**

يعرف المتغير على أنّه " مشاهدة أو صفة تتّسم بها ظاهرة ما تقبل الملاحظة، يمكن أن تأخذ قيما كمية أو نوعية، وتتسم هذه القيم بأنّها قابلة للتغيّر وليست ثابتة"[2]، ومن أبرز سمات المتغيرات الكمية والكيفية التأثير والتأثر، فعلى الباحث القيام بتحديد تلك العلاقات وضبطها وهذا ما سيساهم في لعب دور كبير في الوصول إلى نتائج صحيحة في البحث العلمي.

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من المتغيرات، وفق معايير متعددة من بينها:[3]

- عدد القيم التي يأخذها المتغير.

- معيار مستوى القياس.

- علاقة المتغير بالمتغيرات الأخرى.

فبالنسبة للمعيار الثالث، فانّه وفق علاقة المتغير بالمتغيرات الأخرى، يمكن التمييز بين أنواع من المتغيرات وهي:[4]

1. **المتغيّر المستقلّ** وهو الذي يؤدّي التغيّر في القيم التي يأخذها إلى التأثير على قيم المتغيرات الأخرى.

2. **المتغير التابع Dependent Variable** وهو الذي تتأثّر قيمته بالتغير في القيم التي يأخذها متغير آخر، أو بصيغة أخرى هو المتغيّر الذي يكون تابعا للمتغير المستقلّ، حيث أن التغيرات التي يقوم بها المتغير المستقل تنعكس بشكل رئيسي على المتغير التابع.

[1]- علي غربي و آخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري،دار البحث، الجزائر، 1999، ص100.
[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ص 111.
[3] نفس المرجع، ص 111.
[4] نفس المرجع، ص 112.

**3. المتغير الوسيط Intervening Variable** تسمّى كذلك متغيرات داخلية دورها الأساسي هو توسّط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

**4ـ المتغير الأصيل أو الخفي Antecedent Varible**

قد تكون المتغيرات كيفية مثل القومية والحزب السياسي وقد تكون كمية مثل الجنس والعمر والثروة، غير أنّ الاشكال في دراسة العلاقة بين المتغيرات يكمن في أنّ عدم الفهم الصحيح للمتغير المستقل وما هو المتغير التابع قد يؤدي إلى نتائج سلبية على مجتمع الدراسة.

**ثالثا: النظرية**

هي مجموعة أفكار وفرضيات مرتّبة ومنظّمة بنيت على مجموعة من الملاحظات أو البحوث النظرية أو التطبيقية، يؤدّي ترتيبها المنطقي إلى تفسير ظاهرة اجتماعية أوسياسية أو اقتصادية معينة على وجه معين، ويمكن تعميم تفسيرها العلمي على حالات عديدة، فهي الإطار الفكري للتحليل الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أوالمعرفي.

فالنظرية هي "نسق فكري معقّد من المعرفة يتعلّق بظاهرة معينة أو أكثر، وهي مكوّنة من مجموعة مفاهيم مجرّدة تربط بينها علاقات واضحة ومحدّدة، ويشترط في النظرية أن تكون هذه المفاهيم النظرية على درجة من الوضوح والتجريد، والاتساق فيما بينها، وأن تكون موجزة في تعبيراتها"[1]، فالباحث يستقرأ منها تعميمات تساعده على توسيع نطاق معرفته بالظاهرة محلّ الدراسة وهي بمثابة مرشد فكري له في أي بحث علمي، فهي مفاهيم وتعريفات منظمة تعمل على التنبّأ بالظاهرة وتحدّد العلاقة السببية بين المتغيرات، وفي هذا الصدد يرى الباحث موريس أنجرس Maurice Angers "أنّ رجوعنا إلى نظرية لها علاقة بمشكلة بحثنا يسمح

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص 106.

لنا بتوضيحها وتوجيهها.....وتستخدم النظرية كدليل لإعداد البحوث نظرا إلى ما توفّره من تأويلات عن الواقع.....وهي تضمن توضيحا وتنظيما أوليا للمشكلة"[1].

هناك عدة مصادر يمكن للباحث أن يعتمد عليها من أجل استخلاص النظرية المناسبة لبحثه، فلدينا الخبرة الشخصية الناتجة عن التجارب المتعددة في المجال العلمي عبر قراءته المتعدّدة الناقدة والتحليلة وليست السطحية، كما أنّ الاعتماد على الدراسات السابقة واستغلالها والاعتماد عليها كمنطلق من خلال توظيفها في بحوثه العلمية، إلى جانب أنّ الاحتكاك بالمختصين والخبراء يعدّ مصدر يساعد الباحث على اختيار النظرية المناسبة لدراسته.

كما على الباحث اتّباع خطوات معينة من أجل تطبيق الخلفية النظرية في بحوثه العلمية من بينها ضرورة ذكر علاقة الاشكالية بالنظرية مع ذكر جوهر النظرية، مع الاشارة إلى المصطلحات والمفاهيم الواردة في النظرية، وضرورة اثبات صحّة هذه النظرية حول الظاهرة المراد دراستها، وضرورة الاستعانة بمسلّمات وفرضيات النظرية التي اختارها من أجل استغلالها في معالجة الظاهرة وأن يقف على العلاقات بين متغيراتها.

نستنتج من خلال ما سبق أنّ النظرية تزوّدنا بطرق لترتيب الحقائق وتحويلها إلى معلومات وبيانات، وبعد ذلك تقوم النظرية بانتقاء المعلومة المهمة والمفيدة من بين المعلومات المتاحة وتستفيد منها في عمليات الوصف، التصنيف، التحليل والتنبّأ.

**رابعا: الاقتراب**

الاقتراب هو أسلوب تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة وتحليل الظواهر السياسية أو الاجتماعية، وغالبا ما يستخدم في تحديد نقاط التركيز في الدراسة وفي كيفية معالجة الموضوعات أو الاقتراب منها وتحديد وحدات التحليل، كما أنّه يؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر في اختيارنا للمفاهيم والأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسات السياسية وحتى في النتائج والاستنتاجات.

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 144.

# المحور الثاني:

# الخطوات المنهجية للبحث العلمي

تكمن وظائف البحث العلمي في تمكين الباحث من فهم الظواهر السياسية المحيطة بنا والمساهمة في تشخيص المشكلات وتحديدها، وإثارة التساؤلات البحثية وفرض الفروض وتطويرها، واختبار صحّتها والسير في طريق بناء النماذج والنظريات، كما يساعدنا في تجميع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتنظيمها، توثيقها وتحليلها.

قبل التعرّف على خطوات البحث في العلاقات الدولية لا بدّ من التطرّق إلى شروط **البحث العلمي**، وعليه حتى يكون البحث بحثا علميا لا بدّ أن تكون الطريقة المتّبعة فيه علمية وموضوعية من أوّل خطوة أي من تحديد الموضوع إلى آخر خطوة فيه، وهي اكتشاف الحقائق والعلاقات بين المتغيرات وبين أبعاد وأجزاء الموضوع والتحّقق من صحّة ما تمّ التوصّل اليه.

من بين **شروط البحث العلمي** مايلي:

ـ أن يكون البحث ذات أهمية وقيمة علمية (سواء من الناحية النظرية والتطبيقية).

ـ مراعاة اهتمامات وميولات الباحث في اختيار موضوع بحثه.

ـ أن يكون البحث في مجال تخصّص الباحث.

ـ أن يكون موضوع البحث جديدا وغير مقرّر( تجديد المعارف).

ـ التأكّد من توفّر المصادر العلمية المختلفة لإعداد البحث والمتمثلة في الكتب العلمية المتخصصة والدراسات السابقة، الاحتكاك بالخبراء والمختصين في موضوع الدراسة.

ـ مراعاة الزمن المتاح لإعداد البحث.

ـ مراعاة امكانات الباحث في اعداد بحثه.

ـ مراعاة الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحث.

ـ أن تكون نتائج البحث قابلة للتعميم على الحالات المماثلة.

ـ لم يعد البحث السياسي مقتصر على الوصف أو ابراز الجوانب الشكلية أو السطحية انّما أضحى اليوم البحث العلمي يغوض في التحليل ويحاور التفسير والتنبّؤ، فضلا عن محاولة استكشاف العلاقات والروابط والأسباب والمسبّبات.

ـ اعتماد الباحث على الكتب الأصيلة وعلى المصادر الأولية من خلال جمع البيانات بالاعتماد على أدوات جمع البيانات من مقابلة واستبيان وملاحظة علمية.

ـ يشترط في البحث العلمي ضرورة تحديد الإطار المفاهيمي ودراسة العلاقات بين المتغيرات.

كما أنّ **للبحث العلمي أربعة مستويات** وهي:

**أ. الوصف:**

يعدّ أولى مراحل البحث العلمي ويقصد به وصف الواقع بطريقة صادقة أي اعطاء وصف دقيق للظاهرة المدروسة وبيان خصائصها.

**ب ـ التصنيف**

لا يكتفى العلم بوصف الظواهر، بل يقوم بتصنيفها وهو تجميع أشياء أوالظواهر انطلاقا من مقياس واحد أو عدّة مقاييس.

**ج . التفسير:**

هو ايجاد العلاقات بين الظواهر ومن أبرز العلاقات ما يعرف بالعلاقة السببية، أي الكشف عن طريق الملاحظة العلاقات القائمة بين الظواهر.

**د ـ التوقّع:** وهو التنبّأ بحدوث الظاهرة في المستقبل بناء على معطيات عن سلوكها في الماضي.

انّ أهمّ سمات **العملية البحثية** هي طبيعتها الدائرية **Nature cyclic** والتي تبدأ عادة بـ:

ـ تحديد عنوان البحث.

ـ أهمية الدراسة وهدف الباحث.

ـ المشكلة البحثية وأبعادها وصياغة الفروض.

ـ الأدبيات السابقة أو الدراسات السابقة.

ـ الإطار النظري.

ـ الإطار المنهجي: المناهج وأدوات جمع البيانات مع تحديد مجتمع البحث.

ـ جمع وتحليل البيانات.

ـ التفسير بمعنى تفسير النتائج في ضوء مراحل البحث وتطوّره، وقد تتّجه البحوث الأكثر طموحا إلى محاولة التنبّأ.

ـ الملاحق وقد تتضمّن إحصاءات، أشكال بيانية، وثائق أولية.

ـ قائمة المراجع وقد تقسّم إلى مراجع عربية وأجنبية، أوكتب ودوريات،أو مصادر أولية وأخرى ثانوية.

وفيما يلي شكل يبيّن الطبيعة الدائرية لخطة البحث:

**شكل1: مفهوم الخطة وخصائصها[1]**

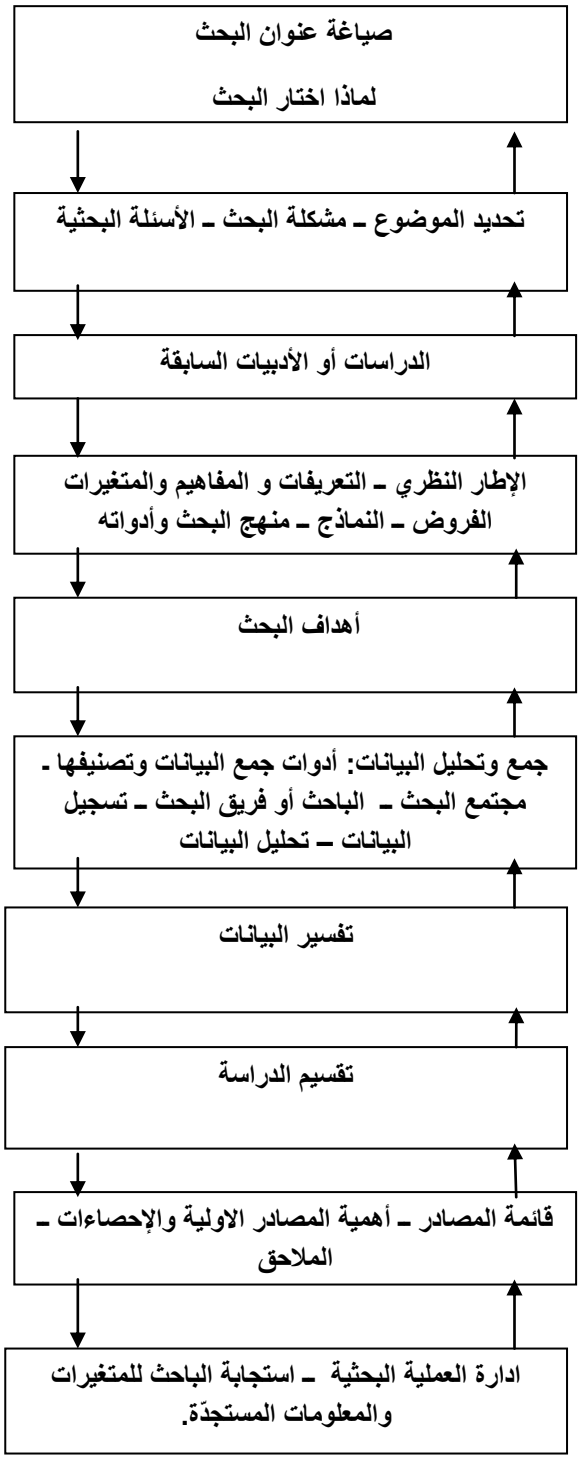


[1] عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص 73.

**أولا: عملية اختيار الموضوع**

يمثّل عملية اختيار الموضوع أهمية رئيسية في العملية البحثية، فقد يجد الباحث صعوبة عند اختيار الموضوع بسبب انتقاله من موضوع لآخر دون أن يستقرّ في اختياره بسهولة نظرا لتعدّد مواضيع بديلة، لذا لا بدّ من مراعاة مجموعة من القواعد وهي:

- الاصرار على الموضوع عندما يرى الباحث ندرة ما نشر حوله.
- ربط اختيار الموضوع بالإمكانيات والمادة العلمية المتاحة.
- أن يأخذ الباحث بعين الاعتبار في تحديد موضوعه **الجانب العملي** الذي يرتبط بالمشكلات التي يواجهها المجتمع مثلا قضايا (الولاء،الهوية،الفساد السياسي أو مواضيع لها علاقة مع التطور السياسي للمجتمع كالعنف،إدارة الأزمات)، أمّا **الجانب العلمي** يتمثّل في أهمية البحث من الناحية العلمية كقضية الأمن القومي التي تبدو حاجة أكاديمية ملحّة إلى تطوير نظرية الأمن القومي وتنظير للقضايا والأبعاد والتوقعات المحتملة المرتبطة بالأمن القومي[1].

وفي هذا الصدد يستند اهتمام الباحث بالموضوع إلى عاملين أساسين، فالعامل الأوّل مرتبط بملاحظة الباحث والمتمثلة في خبرته ومعايشته للحياة السياسية وإدراكه، أمّا العامل الثاني متمثّل في قراءات الباحث من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع، ومن بين الشروط الواجب توفّرها في اختيار الجيد للموضوع أن يكون العنوان موجز وواضح مع صياغة سليمة، ووضوح المتغيرات وأن يتماشى العنوان مع الاشكالية والفرضيات.

**ثانيا: محدّدات المشكلة البحثية**

تحديد المشكلة البحثية هي أولى خطوة في خطة البحث، فهي قضية تحتاج إلى تفسير وتحليل، هي سؤال بحثي يطرحه الباحث بهدف الاجابة عنه، فالمشكلة البحثية ترتبط بقدر

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص 82.

من الغموض أوندرة المعلومات عنها وتضاربها، فدور الباحث هو معالجة اطار المشكلة بهدف ازاحة الغموض والإجابة عن علامات الاستفهام المثارة وتقديم الحلول لها.

### 1) شروط المشكلة البحثية

ـ توفّر الأهمية الذاتية أو الشخصية، على الباحث أن تتوفّر لديه عوامل الاهتمام بالقضية وأن تكون تلبّي اهتمام خاص بالبحث.

ـ الأهمية العلمية التي ترجع إلى ما تمثّله هذه المشكلة البحثية بالنسبة لمصالح أوقيم أومعتقدات راسخة لدى قطاعات رئيسية في المجتمع.

ـ توفّر الأهمية العلمية وهي كأن تسهم في سدّ نقص قائم في الأدبيات السابقة، أو تصل إلى نتائج وتعميمات، أو تثير توقعات، أو الوصول إلى اكتشافات في نطاق الحقل أوالتخصّص.

ـ المشكلة البحثية لا بدّ أن تعبّر من حيث عمق التحليل عن مجالا للتفسير والتحليل بشكل جادّ ولا تكون مجرّد الوصف المبسّط أو أسئلة تفترض اجابات مثل نعم أو لا دون تحليل معمّق، كما أنّها لا يجب أن تكون مجرّد وصف المسائل السطحية أو مقارنة بسيطة. [1]

ـ توفّر الامكانات المتاحة للعملية البحثية من نفقات لتمويل شراء المراجع والحصول على مصادر مختلفة، جمع وتفريغ البيانات تستلزم معالجة احصائية يقوم بها متخصصون.

ـ أمّا الشروط الشكلية تتمثّل في عرض المشكلة في عبارات دقيقة واضحة محدّدة، مع تحليل المشكلة إلى عناصرها الأولية أومشكلات فرعية، وضع سؤال مركزي وأسئلة فرعية، كما يجب أن تحدّد المشكلة علاقة بين متغيرين أو أكثر، فالإشكالية هي ربط بين متغيرات أي العلاقة بين المسبب والنتيجة.

### 2) مصادر المشكلة البحثية

ـ الدراسات السابقة التي تناولت نفس المشكلة أومواضيع قريبة منها.

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

ـ الكتابات السياسية والتاريخية.

ـ نتائج البحوث والدراسات التي تنتمي إلى الحقل.

ـ جوانب وأبعاد الحياة السياسية الداخلية والعالمية.

ـ المصادر الذاتية المتمثلة في الاهتمام الشخصي للباحث وميوله وخبرته، الملاحظة والتخصّص واحتكاك علمي بالجماعة العلمية، حضور المؤتمرات واللقاءات العلمية الموضوعية.

**ثالثا: صياغة الفرضيات**

تكتسي الفرضيات العلمية أهمية وقيمة علمية ومنهجية في مجال البحث العلمي بحيث أنّها تعدّ آلية أساسية ترتكز عليها المعالجة الكمية والكيفية للبيانات النظرية والميدانية الخاصة بالظاهرة محلّ الدراسة من خلال اخضاعها للاختبار والفحص وتفسير العلاقة بين متغيرين أوأكثر ، حيث أنّ الفرضية لا تبنى على تفسير عشوائي انّما هي نابعة من تفكير معمّق حول العوامل المتغيرة للظاهرة المدروسة، وعليه فالفرضية هي ما يتوقّعه الباحث من نتائج على مستوى بحثه في شكل فكرة، توقّع، حلّ اجابة مؤقتة، كما أنّ "الفروض عامّة تعتبر تفسير مقترح للمشكلة موضوع الدراسة، كما أنّها تفسير مؤقت يوضّح العوامل أو الظروف التي يحاول الباحث أن يفهمها"[1].

**1) أشكال وأنواع الفرضية**

تعتبر مرحلة صياغة الفرضيات واختيار صحتها أو عدمها من أهمّ المراحل المنهجية لأنها ما هي إلاّ صورة دقيقة للمشكلة البحثية واجابة مؤقتة لها، ويمكن صياغتها من حيث عدد المتغيرات كالتالي:[2]

ـ **الفرضية أحادية المتغير:** تركز الفرضية أحادية المتغير على ظاهرة واحدة يتم التنبّأ بتطورها.

[1] علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات 07 أكتوبر، 2008، ص 42.
[2] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 156.

ـ **الفرضية ثنائية المتغيرات:** تعتمد الفرضية ثنائية المتغيرات على عنصريين أساسيين يربط بينهما التنبّؤ.

ـ **الفرضية متعدّدة المتغيرات:** هي التي تقوم على وجود علاقة بين ظواهر متعددة

أمّا أشكال الفرضيات من حيث الصياغة فهي كالتالي:

ـ **في حالة الفرضية الصفرية:** تكون على شكل اقتراح يربط بين متغيرين وهما المتغيّر المستقلّ والمتغير التابع، تصاغ بحيث تبرز حالتي الربط المتمثّلة في حالة السلب أوحالة الايجاب، فحالة السلب هي الفرضية الصفرية.

ـ **في حالة الفرضية المباشرة:** فهي تمثّل حالة الإيجاب تصاغ بحيث يربط الباحث بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ـ **في حالة الفرض البحثي:** تحدّد الاجابة المتوقعة عن الاشكالية.

ـ **في حالة الفرضية الاستفهامية** وهي نادرة الاستعمال بل هناك من ينصح بعدم اللجوء اليها.

**2) شروط صياغة الفرضيات:**

ـ تصاغ الفرضية بأسلوب واضح وبعبارات ليس فيها لبس ولا تناقض ولا تحمل أيّ تعصّب أو تحيّز.

ـ تكون العلاقة بين المتغيرات والفروق واضحة.

ـ ليس من الضروري أن تكون الفرضية صحيحة للتأكّد من صدقها وثباتها، لكن يجب أن تكون قابلة للقياس، للملاحظة وللعدّ Quantifiable ومحدّدة المفاهيم.

فعلى العموم تساهم الفرضيات في تحديد مسار عملية البحث العلمي من خلال توجيه الباحث لجمع البيانات والمعلومات لها علاقة بالفرضيات التي تمّ وضعها من أجل اختبارها ومن ثمّ تأكيدها أو نفيها، كما تلعب دور في تحديد المناهج والأساليب البحثية الملائمة

لموضوع الدراسة، وتزيد من قدرة الباحث على فهم المشكلة من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات المكوّنة للمشكلة.

**رابعا: الدراسات السابقة**

**1) أهمية الدراسات السابقة:**

يعدّ المسح المنظّم للدراسات السابقة مسألة بالغة الأهمية ومن أهم الخطوات التي لا يجب للباحث اهمالها في البحث العلمي، فيعمل على عرضها وتوظيفها حتى تشكّل له انطلاقة صحيحة في بحثه، حيث أنّ الدراسات السابقة تزوّد الباحث بالأفكار والإجراءات التي يمكن أن يستفيد منها، وكذا الاستعانة بها لمقارنة وتبرير اختياراته مقارنة بما جاء في تلك الدراسات، مع ضرورة التأكّد من أنّها لم تتطرّق للمشكلة التي هو بصدد بحثها من نفس الزاوية ولا بالمنهج نفسه[1].

فالإطلاع على الدراسات السابقة يجنّب الباحث من تكرار بحث سابق، و كذا تزويده بمراجع متعلقة بموضوع بحثه، كما يتّم الاستفادة من نتائج الأبحاث السابقة من خلال بناء فروض البحث اعتمادا على النتائج التي توصّل اليها الآخرون، واستكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة، أو بصيغة أخرى عدم تكرار جهود سابقة وإنّما البدء من حيث انتهت هذه الجهود لإكمال عملية التراكم المعرفي وسدّ الفجوات ان وجدت .

**2) شروط المسح المنظّم للدراسات السابقة:**

- الدراسات السابقة لا يجب أن تكون حشوا زائدا أو مجرّد كماليات، وإنّما يجب أن تتّسم بالإيجاز والتحديد والوضوح.

- انتقاء الدراسات الأكثر اتّصالا بالموضوع، وليس استعراض عدد هائل من الدراسات لإخفاء واقع بحثه.

[1] فضيل دليو وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري ، الجزائر، سنة 1999،ص 104.

ـ أن يكون العرض نقديا والعرض النقدي يتطلّب التحليل.

ـ الخروج بنتيجة واضحة ومحدّدة لما سوف يساهم به الباحث، أي بلورة مساهمة بحثه.

هناك مدرستين ازاء التعامل مع الدراسات السابقة، فالاتّجاه الأول يرى أنّ يتمّ اجراء تحليل نقدي للدراسات السابقة بعد تصنيفها وفق محاور معينة وعرض ملخصا لذلك يبرز الباحث من خلاله موقع بحثه منها، أمّا الاتجاه الثاني يرى أنّ أنّه يجب توظيف هذه الدراسات في مراحل الدراسة، وعليه نستنتج أنّه من الضروري الاستفادة من المدرستين أي توظيف الدراسات السابقة في البحث وعرض تحليل نقدي لها حتى يبيّن أنّ الدراسة التي قام بها أصيلة.

**خامسا:الإطار النظري**

الإطار النظري أو هناك ما يسميه **الأطر التحليلية** تساعد الباحث على:

ـ دراسة الظواهر السياسية.

ـ تحديد وحدات الدراسة.

ـ تحديد محاور أو نقاط التركيز.

ـ كيفية معالجة الموضوع.

ـ تحديد المفاهيم والمتغيرات الرئيسية.

**1) شروط الإطار النظري:**

ـ ضرورة أن يتناسب الإطار النظري مع المشكلة البحثية.

ـ تزويد الباحث بأهمّ المصطلحات والمفاهيم التي تصف لنا الظاهرة، وأن يكون له قدرة على تغطية الظاهرة في كافة مراحل العملية البحثية.

ـ أن يتميّز الإطار النظري بتنوّع المواقف التي يستعين بها الباحث ولا يكون ضيّقا ومحدودا فيقيّد الباحث.

ـ أن يكون الإطار النظري قادرا على طرح وتوليد تساؤلات بحثية جديدة.

ـ أن يقوم الإطار النظري بدوره في توجيه الباحث ليركّز على جوانب محدّدة بالذات ويحدّد نوعية المعلومات.

**شكل2: طبيعة العملية البحثية وأهمية الإطار النظري[1]**

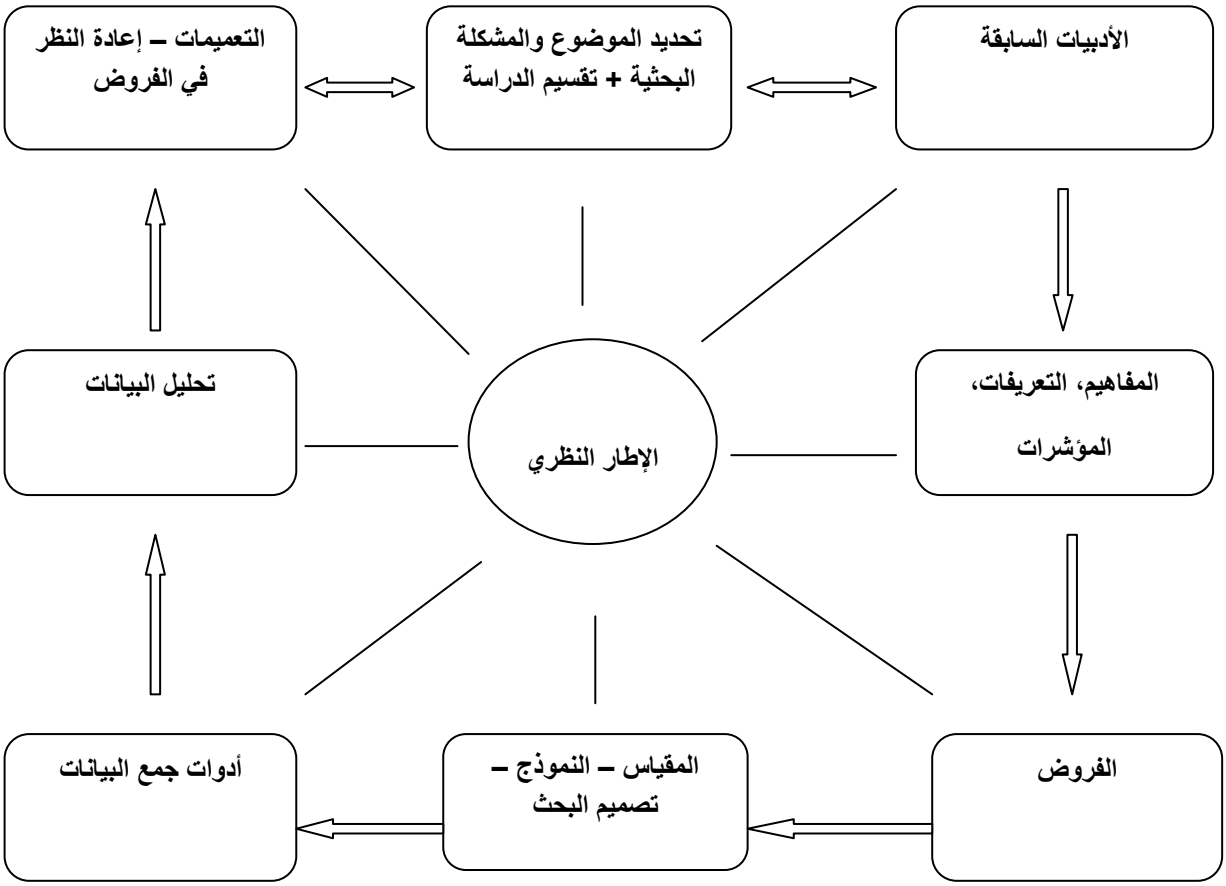


[1] عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص 75.

**سادسا: الإطار المنهجي**

المنهج عبارة عن طريق متّبع أو خطوات يسير وفقها الباحث والبحث للكشف عن الحقائق. فالمنهج هو "الطريق المؤدّي إلى الغرض المطلوب من خلال دراسة العقبات ويعني الفكر العلمي المعاصر الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامّة التي تهيمن على سير العقل وتحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[1].

أماّ بالنسبة لتصنيفات المناهج فان تنوّع المواضيع في البحث العلمي أدّى إلى تنوّع في الأساليب والطرق والمناهج المستخدمة في البحث، فمن حيث **أسلوب التفكير** هناك ثلاث أنواع من مناهج البحث وهي كالتالي:[2]

**أ ـ المنهج الاستنباطي:**

يربط فيه العقل بين المقدمات والنتائج على أساس المنطق والتأمّل الذهني، ينطلق من الكلّ إلى الجزء.

**ب ـ المنهج الاستقرائي:**

يبدأ من الجزء إلى الكلّ، وذلك عبر التحقّق بالملاحظة العلمية الخاضعة للتجربة والتحكّم في المتغيرات للوصول إلى نتائج تصاغ في شكل قوانين عامّة تحكم الظاهرة.

**ج ـ المنهج المعياري:**

يتمّ فيها الاعتماد على المعايير المفسّرة للظاهرة والتي مصدرها العقيدة.

أمّا تصنيف المناهج حسب **الأسلوب الاجرائي** هي كالتالي:

**أ ـ المنهج التاريخي:**

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 102.
[2] رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط4، زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر ،2012، ص 167.

ما يهمّنا من التاريخ هو التاريخ السياسي الذي هو مصدر من مصادر المعلومات السياسية، بحيث نعتمد على المنهج التاريخي في العلوم السياسية بهدف التعرّف على الأحداث السياسية التاريخية، فالمنهج التاريخي في اطار البحث السياسي يرجع بداياته إلى كتابات أرسطو الذي اعتبر أنّه لفهم الظاهرة الراهنة لا بدّ من التوقّف على دراسة وتحليل الجذور التاريخية للظاهرة وتطوراتها المتعاقبة أي الرجوع إلى ماضيها، فالتاريخ يعدّ عنصر مهّما في التحليل السياسي لأنّه يزوّد الباحث والمحلّل بالأدلّة.

وعليه فالمنهج التاريخي هو تلك الطريقة العلمية التي يتّبعها الباحث في دراسته وتحليله للظاهرة من خلال تطوّرها الزماني والمكاني وفق لخطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية بهدف فهم حاضر الظاهرة والتوصّل إلى حقائق علمية دقيقة.

أمّا بالنسبة للشروط المرتبطة باستخدام هذا المنهج فهي كالتالي:

- عدم الافراط في استخدام البيانات التاريخية.
- استخدام الأحداث التاريخية تبعا لإطار نظري محدّد لإثبات فرضية واثبات تواصل التفاعلات والتطورات التاريخية.
- أن لا يستخدم الباحث المنهج لحشو كم هائل من المعلومات دون الاعتماد على تحليل المعلومات لخدمة الأهداف الأساسية للبحث ومعالجة المشكلة البحثية.
- بالرغم من اختلاف كلّ حالة على حدى لا بدّ من تطبيق مبدأ **التكامل المنهجي** وأحسن مثال على ذلك نظرية التحول الديمقراطي "الموجة الثالثة" تمّ الاعتماد بطريقة مباشرة على المنهج التاريخي والاعتماد على بيانات اقتصادية واجتماعية وثقافية وآليات واستراتيجيات التحوّل ومعوّقاته بالاعتماد على معالجة تاريخية ومقارنة معا، الأمر الذي سمح بضبط النتائج المتوصل اليها.
- يستعين الباحث بالمنهج التاريخي لتقليل الانحياز والذاتية (طغيان الجانب الأمبريقي) كما يستعين به للإحاطة بكامل أبعاد الظاهرة والوصف الدقيق للحالة المعنية.

**ب . منهج دراسة الحالة:**

يعدّ منهج دراسة الحالة من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية، وهي طريقة يعتمد عليها البحث من خلال التركيز على حالة معينة، كما أنّه يعرف بأنّه " دراسة معمّقة لنموذج واحد قد تكون فردا أو مؤسسة أو مجتمعا أو أكثر لعيّنة يقصد منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار"[1]، أو بصيغة أخرى منهج دراسة الحالة يتّجه إلى جمع البيانات العلمية خاصة بوحدة معينة سواء فردا أو نظاما أو مؤسسة من خلال التعمّق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها بهدف التوصّل إلى تعميمات علمية متعلّقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.

تكمن أهمية هذا المنهج في أنّه لا يكتفى بدراسة الجوانب السطحية للظاهرة وإنّما التطرّق إلى أعماق الظاهرة وإدراك الطابع الكلي والشامل للحالة، من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات.

**ج . منهج تحليل المضمون:**

" يقوم هذا المنهج على وصف منظّم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها تعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة به لدراسة مضمونها وتحليله" [2].

كما يمتاز هذا النوع من التحليل بالاعتماد على التقارير وعلى وسائل الاعلام والسجّلات الرسمية فتستخرج منها الاتّجاهات الحقيقية المعبّرة عن واقع معيّن، كما أنّ البحث يستطيع أن يأخذ الحقائق على الطبيعة وبدون تدخّل منه بحيث يكون التحليل صادقا ومعبّرا عن شعور الأفراد ووجهات نظرهم الحقيقية[3].

1 محمد داودي وعبد اللطيف قنيعة، الاجراءات المنهجية المستخدمة في البحوث النفسية والتربوية التطبيقية، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** العدد 3، ديسمبر 2013، الجزائر.، ص 124.

[2] ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2000، ص 48.

[3] عمار بوحوش ومحمد الذنيبات، المرجع السابق، ص 150.

**سابعا: قواعد الاقتباس والتهميش**

## 1) أنواع الاقتباس:

تقتضي الأمانة العلمية احترام الباحث لحقوق الملكية الفكرية، وافتقاد الأمانة العلمية يعنى عدم اعطاء كلّ ذى حق حقّه، وإهدار حقوق المؤلف، وعليه لا بدّ على الباحث أن يذكر المرجع الذي نقل عنه، وأن يقرأ بنفسه جميع المراجع التي أوردها كمصادر في بحثه وعليه فان الاقتباس نوعان اقتباس مباشر وحرفي واقتباس غير مباشر غير حرفي.

**أ . الاقتباس المباشر:** هو عبارة عن نقل بعض المقولات والأراء أو الأفكار من المراجع والمصادر نقلا حرفيا ومباشر من طرف الباحث ويشترط في الاقتباس الحرفي ما يلي:

- أن لا يتجاوز ستّة أسطر.
- أن يكون في وسط الصفحة.
- أن يكون بين مزدوجتين.
- أن يكتب بخط أقلّ حجما من الخط العادي.
- لا بدّ من وضع علامة في شكل رقم في نهاية الاقتباس المباشر.[1]
- عند الاعتماد على الاقتباس المباشر يجد الباحث نفسه يحذف الكلمات والجمل التي يراها غير مناسبة لموضوعه يضع مكانها ثلاثة نقاط متتالية وهو ما يسمى **الاقتباس المتقطّع.**

**ب . الاقتباس الغير مباشر:** عبارة عن نقل غير حرفي لبعض المقولات والآراء والأفكار من المراجع والمصادر حيث يستعمل الباحث أسلوبه الخاصّ، كما أنّ الباحث ليس مقيّدا بعدد الأسطر كما هو الحال في الاقتباس الحرفي.

عندما يقتبس الطالب فكرة معينة أو فقرة أو رأي معين من المراجع والمصادر سواء كان حرفيا أو غير حرفي عليه أن يشير إلى ذلك الاقتباس في الهامش بوضع رقم أو أيّ علامة

[1] أحمد عياد، **مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي**،ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 105.

في نهاية الاقتباس كالنجمة، ثمّ يعطى في الهامش كافة المعلومات المتعلّقة بالمرجع الذي اقتبس منه مثل: اسم ولقب المؤلف، عنوان المرجع، البلد ودار النشر الطبعة، السنة، رقم الصفحة أو الصفحات التي توجد فيها المعلومات المقتبسة، وأن تكون كتابة الهامش بخطّ أقلّ حجما من الخط العادي.

**الطرق المستعملة في الهواش:**

- الهوامش في أسفل كلّ صفحة.

- الهوامش في نهاية كلّ فصل.

- الهوامش في نهاية البحث.[1]

في حالة استعمال الطريقة الأولى وهي الأكثر شيوعا يتعيّن على الباحث كتابة رقم (1) بعد نهاية اقتباس الفكرة الأولى وأعلى السطر قليلا، ورقم (2) بعد الفكرة الثانية وهكذا، ثمّ ضرورة كتابة هذه الأرقام أسفل الصفحة أي في الهامش متّبعا في ذلك نفس الترتيب، أي رقم (1) للفكرة الأولى ورقم (2) للفكرة الثانية، يعاد هذا الاجراء في كلّ صفحة من الصفحات الموالية، بالنسبة لتعريف مفكّر أو كاتب معيّن هناك ما يسمى **بالهامش التعريفي**، فيكون ذلك الهامش مع وضع علامة نجمة.

**2) قواعد التهميش:**

- يجب تدوين كلّ المعلومات المتعلّقة بالمرجع أو المصدر عند الاعتماد عليه لأوّل مرّة.

- اذا اعتمد الباحث على نفس المرجع أو المصدر بطريقة متتالية يكتفى بالمعلومات التالية: **نفس المرجع**،**رقم الصفحة**، أمّا بالنسبة للغة الأجنبية Ibid,Page.

[1] حسان حلاق، محمد منير سعد الدين، **المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية**، المحروسة، بيروت، 1992، ص 190.

ـ اذا اعتمد الباحث على نفس المرجع في موضع آخر، يكتفى بالمعلومات التالية: **الاسم واللقب، المرجع السابق، رقم الصفحة prenom nom d'auteur, Op.cit,P**

ـ اذا كان للكاتب أكثر من مرجع واحد، لا بدّ الاشارة إلى المعلومات التالية: **الاسم الكامل للكاتب، عنوان المرجع، المرجع السابق، الصفحة.**

أمّا بالنسبة لقواعد توثيق المراجع والمصادر (البيبليوغرافيا) فهي كالتالي:

ـ تكتب قائمة المراجع والمصادر بنفس حجم الخط العادي للكتابة، بينما تهميشها يكون بخط أقلّ حجما من الخط العادي أو الأصلي.

ـ أسبقية لقب المؤلّف عن اسمه وبينهما فاصلة بالنسبة للبيبليوغرافيا، بينما أسبقية الاسم عن اللقب مع عدم وجود فاصلة بينهما بالنسبة لتهميش المرجع أو المصدر.[1]

ـ الترتيب الأبجدي أو الهجائي لقائمة المراجع.

[1] أحمد عياد، المرجع السابق، ص 107.

# المحور الثالث

# قواعد التطبيق الميداني لأدوات البحث العلمي

## أولاّ: العينات وطرق سحبها

### 1) تحديد المفاهيم

#### أ. العينةSample

هي جزء من المجتمع، جزء من الكلّ، شريطة أن يكون هذا الجزء ممثّلا للكلّ بمعنى أن تكون العينة ممثّلة للمجتمع المسحوبة منه تمثيلا صادقا، والعينة يتمّ اختيارها بهدف تعميم النتائج التي يحصل عليها الباحث على المجتمع بأكمله، فعلى سبيل المثال لدراسة السلوك السياسي للأفراد في مجتمع معين لا بدّ للعينة أن تكون أفرادا من المجتمع محلّ الدراسة وممثّلا لهذا المجتمع.[1]

#### ب . المعاينة Sampling

عملية اختيار العينة تسمى المعاينة، وهي "عملية اختيار عدد كاف من عناصر المجتمع بحثي يتمكّن الباحث من خلال دراسته العينة المختارة وفهم خصائصها ثمّ تعميم هذه الخصائص( ان أمكن) على عناصر المجتمع الأصلي، ولا بدّ أن نتذكّر دوما أن ناتج المعاينة هو العينة المرغوب بها".[2]

#### ج . مجتمع البحث أو الدراسة Population Study

انّ المسح الاجتماعي يسمح للباحث من اجراء دراسته على كلّ أفراد المجتمع ممّا يجعل دراسته أقرب للواقع , بالتالي النتائج تكون أكثر دقّة، غير أنّ الأمر ليس بهذه السهولة لعدّة أسباب مرتبطة بالوقت والجهد والتكاليف والعامل الزماني، هذا ما يجعله مضطرّ لإجراء الدراسة على جزء من المجتمع، وهذه المجموعة تسمى عينة الدراسة.

#### د. المسح الشامل

[1] رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 334.
[2] فايز جمعة صالح النجار وآخرون، **أساليب البحث العلمي منظر تطبيقي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 93.

وهو جمع البيانات والمعطيات خاصة بمتغيرات عن جميع أفراد المجتمع الأصلي بهدف الحصول على مؤشرات احصائية ويتمّ هذا عندما نكون أمام مجتمع أصلي كبير غير انّ الامر يتطلب تكاليف باهضة وجهد كبير، ممّا يجعل المسح بالعينة أفضل بكثير من المسح الشامل لأنه يتيح الوقت للإشراف الدقيق على البحوث الميدانية وتقليل الأخطاء المرتكبة من الباحثين ممّا يجعل البحث أكثر دقّة.

**2) شروط العينة**

- ضرورة أن تكون العينة ممثّلة تمثيلا صادقا للمجتمع الأصلي أي شاملة لجميع خصائصه، ففي حالة اختيار العينة بطريقة عرضية فالباحث لا يمكنه تعميم نتائجها.
- كلّما كانت فرص الاختيار متساوية لجميع الأفراد، كلّما تحصلنا على عينة ممثّلة للمجتمع الأصلي[1].
- " كلما كانت خصائص المجتمع الاصلي متجانسة كلّما كان حجم العينة المطلوبة صغيرا نسبيا، وهناك ضرورة لزيادة حجم العينة حينما توجد اختلافات جوهرية هامّة وعديدة بين أفراد أو مشاهدات مجتمع الدراسة الأصلي، وبذلك يضمن تمثيل البيئة لمختلف الأفراد والحوادث التي يتكوّن منها المجتمع الأصلي"[2].

**3) خطوات اختيار العينة:**

- تحديد الهدف من البحث.
- تحديد وحدة العينة، بحيث قد تكون أفراد داخل المجتمع أو يمكن أن تكون شخصيات اعتبارية مثل دراسة حالة.
- تحديد المجتمع الأصلي الذي نختار منه العينة تحديدا دقيقا.
- تحديد متغيرات الدراسة مع تجنّب المتغيرات الدخيلة التي لا تخدم الموضوع.
- تحديد حجم العينة أي عدد مفردات العينة.

[1] غريب سيد أحمد، **تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**، دار المعلرفة الجامعية، القاهرة، 1997، ص 225.
[2] نادية عيشور و آخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017، ص 231.

ـ تحديد طريقة اختيار العينة.[1]

## 4) أنواع العينات

هنالك العينات العشوائية أو الاحتمالية والعينات غير العشوائية أو غير الاحتمالية

**أـ العينات الغير عشوائية:**

هي العينات التي لا تعطى مفردات المجتمع فرصا متكافئة أو احتمالات متساوية عند اختيار العينة، وهذا النوع من العينات يعتمد على خبرة الباحث وتقديره الشخصي.

من أهمّ العينات الغير عشوائية ما يلي:

**ـ عينة الصدفة أو العرضية Accidental sample**

هذا النوع من العينة تعطي للمجتمع الأصلي حرية اختيار المشاركة في الدراسة ويكون ذلك عبر اختيار الباحث لأفراد البحث اللذين يقابلهم من الوهلة الأولى، تتميّز هذه العينة بسهولة اختيارها وتتطلّب أقل جهد وقت وتكلفة، غير أنّه ما يعاب عليها هو أنّها لا يمكن أن تمثّل المجتمع الأصلي بدقة.

**ـ العينة القصدية أو العمدية Purposive sample**

في هذه الحالة يختار الباحث أفراد عينته وفقا لأهداف الدراسة بدون قيود أو شروط أي دون الاعتماد على الطريقة العشوائية البسيطة، أي لا حاجة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي انّما هذا الاختيار يعتمد على مؤهلات العلمية وكفاءة الباحث.

**ـ عينة القطعة Chunk sample**

في هذه الحالة " يقوم الباحث باقتطاع عدد معيّن من المجتمع، كأن يأخذ أول عشرة أفراد ويطبّق عليه الدراسة، وهي أضعف أنواع العينات لعدم قدرتها على تمثيل المجتمع".[2]

**ـ عينة التطوّع Voluteer sample**

[1] نادية عيشور و آخرون، المرجع السابق، ص 232.
[2] نادية عيشور و آخرون، المرجع السابق، ص 241.

تعتمد هذه العينة على مبدأ التطوّع من خلال رغبة الأفراد في المشاركة في المشروع البحثي.

**ـ العينة الحصصية Quota sample**

وهي أن يحدّد الباحث حصته أو نصيبه من مفردات العينة من خلال تقسيم المجتمع إلى مجموعات أو مستويات والتي يجمع منها بياناته دون استخدام الأسلوب العشوائي.

**شكل 3: مجتمع الدراسة وأنواع العينات[1]**

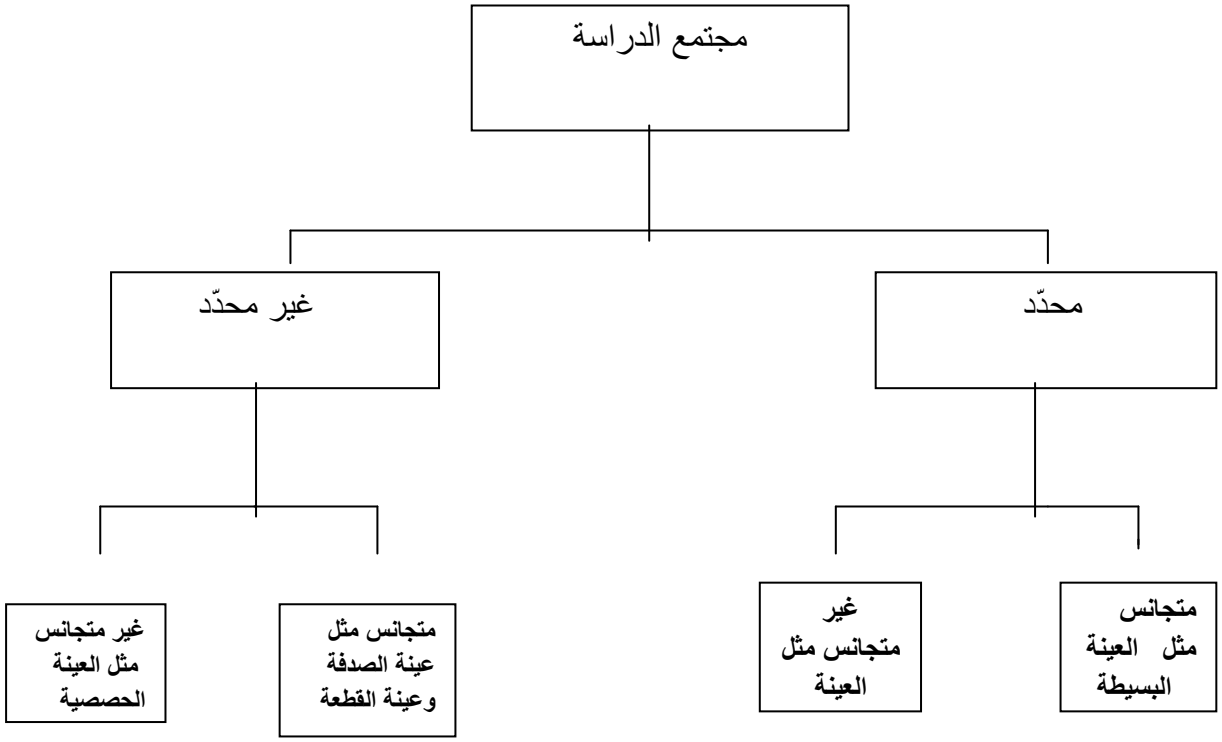


**ب ـ العينات العشوائية(الاحتمالية)**

تحقّق مبدأ العشوائية العلمية في اختيار أفراد العينة من خلال اتاحة الفرصة أو الاحتمال لكلّ أفراد المجتمع للظهور في العينة بطريقة متساوية عند سحب أفرادها حيث يتمّ اختيار العينة العشوائية عندما يكون مجتمع الدراسة محدّد ومعروف من حيث الحدود الجغرافية والعددية، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس والتباين في المجتمع وأنواعها تشمل ما يلي:

[1] نفس المرجع، ص 243.

- العينة العشوائية البسيطة.
- العينة العشوائية المنتظمة.
- العينة العشوائية الطبقية.
- العينة العشوائية بالمجموعات.
- العينة المساحية.

- **العينة العشوائية البسيطة** Simple random sampling

تستعمل اذا كان المجتمع الاحصائي صغيرا ومتجانسا أي عدم وجود اختلافات كبيرة في أفراد العينة، بمعنى لا يتكوّن من طبقات أو فئات مختلفة أي في حالة المجتمع المتجانس[1]، ويتمّ سحب مفردات العينة عن طريق القرعة أو جداول الأرقام العشوائية، وحتى تكون فرصة الظهور لكلّ فرد من أفراد العينة لا بدّ من التعرّف على كل العناصر التي يتكوّن منها مجتمع الدراسة.

- **العينة العشوائية الطبقية Stratified random sampling**

في حالة مجتمع غير متجانس متفاوت الطبقات في هذه الحالة العينة المناسبة هي العينة الطبقية، يتمّ اختيار عينة عشوائية بسيطة من كلّ طبقة من طبقات المجتمع حتى يتمّ ضمان تمثيل كلّ الطبقات في العينة، وبالتالي تكون العينة ممثّلة للمجتمع ولاختيار أو سحب عينة طبقية نتّبع الخطوات التالية:

- نحدّد نسبة كلّ فئة بالنسبة لمجتمع الدراسة.
- نحدّد حجم العينة التي نريد سحبها.
- نحدّد عدد الوحدات الاحصائية التي يجب سحبها.

- **العينة العشوائية العنقودية Cluster random sampling**

تستعمل عندما تكون مفردات المجتمع على شكل تجمّعات أو مجموعات.

[1] فضيل دليو وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، دار البعث ، الجزائر، 1999، ص 153.

**ـ العينة العشوائية المنتظمة Systemtic random sampling**

يتم اختيار المفردة الأولى بطريقة عشوائية ثمّ اختيار باقي أفراد العينة على أساس منتظم،" حيث يلجأ الباحث في المرحلة الأولى إلى تقسيم مجتمع الدراسة الأصلي إلى فئات ومن ثمّ يتمّ اختيار شريحة أو أكثر بطريقة عشوائية ، وبالنسبة للشرائح التي لم تكن ضمن الاختيار فتستبعد نهائيا، في المرحلة الثانية يتمّ تقسيم الشرائح المختارة إلى شرائح أو فئات جزئية، ثمّ يتمّ اختيار شريحة أو أكثر بطريقة عشوائية، وهكذا يستمرّ الباحث حتى يتمّ الوصول إلى الشريحة النهائية التي يقوم بالاختيار منها بشكل (مسح) أو بشكل عشوائي عدد مفردات العينة المطلوبة".[1]

**ـ العينة المساحية Area sampling**

تعدّ العينة المناسبة في المناطق الجغرافية المختلفة، حيث تختار هذه المناطق بطريقة عشوائية شريطة أن تمثّل كلّ منطقة مختارة كلّ الفئات الاجتماعية، حيث " يبدأ الباحث بتقسيم المجتمع إلى وحدات أولية، يختار من بينها عينة بطريقة عشوائية أو منتظمة، ثمّ تقسّم الوحدات الأولية المختارة إلى وحدات ثانوية نختار من بينها عينة جديدة ثمّ يتم تقسيم الوحدات الثانوية المختارة إلى وحدات ثالوتية ثمّ وحدات رباعية إلى أن يقف البحث عند مرحلة معينة"[2]، أي يقوم الباحث باختيار عدة ولايات ثم مدن ثم أحياء فمساكن ويتم اختيار الأفراد للمعاينة بطريقة عشوائية.

## 5) حجم العينة

يقترح عددا من المنظرين أن يكون عدد أفراد العينة الدراسية كما يوضحه الجدول التالي:

[1] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 93.
[2] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط9، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 328.

| أسلوب البحث | عدد أفراد العينة الدراسية |
|---|---|
| الدراسات الارتباطية | 30 فردا على الأقلّ |
| الدراسات التجريبية | 15 فرد في كلّ مجموعة من المجموعات التجريبية والضابطة، وكلّما زاد عدد أفراد العينة الدراسية كلّما كان أكثر صدقا في نتائج الدراسة. |
| الدراسات الوصفية | 20 بالمئة من مجتمع صغير نسبيا.<br>10 بالمئة لمجتمع كبير.<br>5 بالمئة لمجتمع كبير جدا. |

**جدول (1) عدد أفراد العينة المناسب حسب أسلوب البحث**[1]

وعليه يمكن القول أن العينة توفرّ الجهد والتكاليف والوقت للباحث، بدلا من دراسة المجتمع ككلّ ندرس عينة من المجتمع، كما أنّ العينة تسمح بالحصول على معلومات وفيرة خصوصا اذا كان حجم المجتمع كبيرا، كما أنّها تتناسب مع الظاهر التي تتغيّر بسرعة أي ذات الطبيعة المتغيرة باستمرار، غير أنّ من عيوب العينة تتمثّل في كون أنّ نتائج الدراسة بالعينات تتوقّف على مدى تمثيل العينة للمجتمع، اذا كانت العينة غير ممثّلة للمجتمع تمثيلا صادقا قد تكون النتائج غير دقيقة، وعليه قد يصاحب استخدام العينة بعض الأخطاء وهي :[2]

- أسباب ذاتية تتعلّق بالباحث الذي قد ينحرف عن أهداف بحثه أو طغيان الذاتية.
- صعوبة الوصول اللى البيانات والمعلومات.
- عدم استجابة المبحوثين للباحث أو صعوبة التواصل معهم.
- اختيار المجال الزماني الغير مناسب للقيام بالمعاينة.
- عدم قدرة الباحث على الحصول على نسب معينة من الاجابات المناسبة.

[1] نادية عيشور و آخرون، المرجع السابق، ص273.
[2] نادية عيشور و آخرون،المرجع السابق، ص244.

**ثانيا : البيانات**

تعدّ البيانات أساس التحليل الاحصائي بصفة عامّة وأساس الظاهرة السياسية بصفة خاصة، فعلى الباحث جمع كلّ البيانات والمعلومات التي تساعد في تحديد المشكلة بشكل دقيق، والغرض من جمع البيانات هو دراستها وتحليلها واستخلاص النتائج منها فالبيانات هي سلسلة غير مترابطة من الحقائق الموضوعية حول ظاهرة ما يمكن الحصول عليها عن طريق الملاحظة والمقابلة والاستبيان وهي مجموعة من الحروف والأرقام والرموز أو الصور متعلقة بموضوع معين.

هناك نوعين من مصادر البيانات لدراسة الظاهرة السياسية:

**أ) المصادر التاريخية:**

هي تلك السياسات والإحصاءات التي تنشرها الوزارة أو جهات حكومية ومختلف المؤسسات المتخصصة حسب نوع وطبيعة النشاط، كما أنّها كلّ البيانات الجاهزة التي يعتمد عليها الباحث دون أن يكون مسؤولا عنها، فالجهة المسؤولة عن البيانات هي التي جمعتها، فمسؤولية الباحث تتركّز فقط في تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج، كما تتميّز هذه المصادر التاريخية بأنّها توفّر الوقت والجهد والتكاليف للباحث.

**ب) المصادر الميدانية**

أو ما تسمى بالمصادر الأولية حيث يقوم الباحث بجمع بياناته بنفسه من مفردات المجتمع أو العينة سواء عن طريق المقابلة الشخصية أو الملاحظة أو الاستبيان، والباحث في هذه الحالة هو الذي يجمع البيانات ويقوم بنشرها وبالتالي يكون مسؤول عنها، وعادة ما يلجأ الباحث إلى هذه البيانات الميدانية عندما لا تتوفّر البيانات المطلوبة في أي مصدر من المصادر

التاريخية، كما يمكن استخدام كلا المصدريين سواء التاريخية أو الميدانية لتغطية كلّ جوانب البحث.

### ثالثا: أدوات البحث العلمي

بعدما يقوم الباحث في اختصار مجتمع بحثه، وتشكيل عينته وفق معايير علمية تجعل هذه العينة تمثّل المجتمع الأصلي تمثيلا صادقا، يمرّ إلى خطوة ثانية من خلالها يحاول أن يحدّد الوسائل والأدوات التي يستعين بها لجمع هذه البيانات، والوسائل متعدّدة ومتنوعة، في الدراسة الميدانية تتحدّد تبعا لطبيعة العينة ولطبيعة موضوع البحث.

### 1) المقابلة

تعدّ المقابلة من بين التقنيات والأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في جمع المعلومات وتستخدم في البحوث الميدانية، وتستعمل في جمع البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو الملاحظة العلمية، في هذا الصدد تعرف المقابلة أنّها " تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو أراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية"[1].

كما أنّ المقابلة هي محاثة تتمّ بين القائم بالمقابلة والمبحوث بهدف جمع البيانات التي يحتاج اليها الباحث من خلال طرح جملة من الأسئلة لعضو العينة وتسجيل وتدوين اجاباته، ومن الخصائص الأساسية لهذه الأداة هي أنّ الباحث يحتكّ مباشرة بالمبحوث.

#### أ. أنواع المقابلة

المقابلة الرسمية وهي المقابلة الموجّهة أو المقابلة المقنّنة أي الاستعانة باستمارة الأسئلة، وهي دليل الباحث لإجراء المقابلة وطرحها على المبحوث وتدوين الأجوبة أمّا المقابلة الغير

[1] رشيد زرواتي، المرجع السابق، ص148.

رسمية فهي غير موجّهة أو غير مقنّنة، لا تتقيّد باستمارة الأسئلة، وهي طريقة يحاول الباحث من خلالها استدراج المبحوث من أجل الكشف عن شخصيته وميوله واتجاهاته، والإفصاح عن الأراء والمعتقدات التي يتبنّاها ويحاول الباحث اكتشافها أي معرفة خبايا الحقائق.[1]

**ب . شروط المقابلة**

- أن يكون الباحث الذي يجرى المقابلة ذات شخصية قوية تمكّنه من استدراج المبحوث وجعله يتفاعل مع الأسئلة التى توجّه له.

- أن يكون للباحث القدرة على التكيّف مع الظروف الاستثنائية التي تتعلّق بالمبحوث أو بمحيطه.

- التعامل بجديّة من قبل المقابل والاهتمام بموضوعه حتى يؤثّر في المبحوث الذي بدوره سيبدى الجديّة في الاجابة عن الأسئلة.

- طرح الأسئلة بشكل منطقي ودقيق وسليم ومتناسق.

- أن يكون الباحث له رصيد معلوماتي لا بأس به تمكّنه من التمييز بين الصحيح والخطأ من الأجوبة التي يقدّمها المبحوث.

- الحرص على اعطاء الوقت اللازم للمبحوث للإدلاء برأيه.

- كسب ثقة المبحوث خصوصا في المواضيع الحساسة بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات.

- المرونة في الحوار وذلك بعدم الضغط على المبحوث بأن يجيب عن الأسئلة.

- اجراء المقابلة بلغة سهلة وبسيطة بما يناسب المستوى التعليمي للمبحوثين.

[1] مسعودة كنونة وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، دار البعث، الجزائر،1999 ،ص 192.

**ج . خطوات المقابلة**

ـ اختيار الموضوع محلّ الدراسة.

ـ صياغة الاشكالية والفرضيات.

ـ اختيار أفراد العينة أي تحديد الأفراد اللذين يضمّهم إلى عينته ويجرى معهم المقابلة.

ـ تهيئة الجوّ لإجراء المقابلة، بعد تحديد المبحوثين يجب الاتصال بهم وأخذ الموافقة منهم والاتفاق على موعد زماني ومكاني، وإعلامهم بالموضوع الذي تدور حوله المقابلة والغرض من ذلك.

ـ طرح الأسئلة وتسجيل الاجابات أثناء المساءلة وذلك يستوجب الأمانة والنزاهة في أخذ المعلومة كما هي دون حذف أو تزييف.

ـ تفريغ اجابات المبحوثين وتبويبها في جداول، باعتماد احدى طرق التفريغ، كأن نرمّز أسئلة المقابلة أي نعطى قيم معينة لكلّ سؤال وتحسب قيم أسئلة كلّ متغيّر، ثمّ ادخالها في الحاسوب والقيام بعمليات التحليل الاحصائي لقياس فرضيات البحث.

ـ صياغة نتائج البحث والتحقّق من صدق الفرضيات من عدمه وكتابة التقرير النهائي بشكل واضح.

**2) الاستبيان**

يعتبر الاستبيان من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما نتيجة ما تحقّقه من مزايا من حيث الجهد والوقت والتكلفة، هناك من يعرّفها أنّها " نموذج يضمّ أسئلة توجّه إلى المبحوثين من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف يتمّ ملؤها مباشرة وتسمى الاستبيان Questionnaire، يطلب من المبحوث الاجابة عنها مباشرة وقد ترسل عن طريق البريد وتسمّى الاستبيان البريدي، أمّا استمارة المقابلة Interview Schedule فيقصد بها قائمة الأسئلة أو الاستمارة التي يقوم الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة تتمّ بينه وبين المبحوث"[1].

[1] خالد حامد، **منهج البحث العلمي**، ط1، دار ريحانة للطبع والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 131.

فالاستمارة هي مجموعة من الأسئلة المرتبطة بموضوع بحث ما موجّهة ومقنّنة باعتبار أنّ الباحث يقوم بتحديد الاجابات مسبّقا، يقوم المبحوث بالإجابة عنها دون تدخّل الباحث بغرض استخلاص أرائهم حول الظاهرة محلّ الدراسة والقيام بسحب كمّي بهدف الكشف عن العلاقات بين المتغيرات والقيام بمقارنات كمية باستخدام الاحصاء[1].

**أ . تصميم الاستمارة**

لتصميم الاستمارة لا بدّ من اتّباع مجموعة الخطوات وهي:[2]

ـ **تحديد الإطار المرجعي لاستمارة** حيث تهدف الاستمارة الاستبيانية عند تطبيقها إلى جمع البيانات وحقائق تتّخذ كأجوبة عن اشكالية ما، لذا لا بدّ أن يكون الجواب مرتبطا بالإشكال فانّه يجب على الباحث في أوّل خطوة لوضع استمارته أن يحدّد مشكلة بحثه تحديدا مفصّلا أي ضرورة مراعاة تفرّعات اشكاليته عند صياغة استمارته.

ـ **تحديد مجال الاهتمام** من خلال تحديد نقطة أو وحدة ما في هذا الإطار التي يريد الوصول اليها من خلال استمارته

ـ **الاستعانة بذوي الخبرة** فيقوم الباحث بصياغة مبدئية للاستمارة ثمّ يقدّمها للخبراء لتعديل الاستمارة أو الاضافة اليها.

ـ **الاستمارة التجريبية** فبعد تحديد الإطار المرجعي ومجال الاهتمام وصياغتها بشكل مبدئي واستشارة الخبراء تتمّ اعادة صياغتها وتطبيقها على مجموعة من الأفراد تمّ تجمع الاستمارات وتتمّ عملية قياس مصداقيتها انطلاقا من اجابة المستجوبين، ويتقدم بها إلى مجموعة الخبراء لتقييمها وتقدير درجة صدق عباراتها، ثمّ انطلاقا من الملاحظات والإضافات يعيد الباحث صياغة استمارته بشكل نهائي.

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 204.
[2] أحمد عياد، المرجع السابق، ص 123.

- **اخراج الاستمارة في شكلها النهائي** حيث تحتوى الاستمارة في شكلها النهائي على مقدّمة التي تشتمل على البيانات التالية:[1]

- الهيئة أو الجهة القائمة بالبحث.
- عنوان البحث
- توضيح صفة القائم بالبحث مع المشرف عليه.
- صفة الشخص الموجّه اليه الاستمارة.
- الاشكالية
- التركيز على سرية وعلمية المعلومات التي تتضمّنها الاستمارة.

**متن الاستمارة** حيث أنّ الشق الأوّل يحتوى على البيانات الشخصية للمبحوثين مثل السن والجنس، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، نوع السكن، الأجر، مكان الاقامة، عدد أفراد الأسرة، الاتجاه السياسي، أمّا الشق الثاني يحتوى على مجموعة الأسئلة والعبارات التي تختلف من حيث طبيعتها، فقد تكون أسئلة مغلقة أي الاجابة عنها تكون محدّدة أي اختيار اجابة من الاجابات المقترحة، هذا النوع يساعد عملية التفريغ ولا يتطلّب جهدا كبيرا للإجابة عن الأسئلة، أمّا الاستبيان المفتوح فتطرح فيه أسئلة ومواقف وأراء تعطى للمستجوب حرية كاملة في ابداء رأيه، الاّ أنّه يطرح صعوبة في مرحلة التفريغ، أمّا الاستبيان المغلق المفتوح فهو يمزج بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة.[2]

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **البحث العلمي : الدليل التطبيقي للباحثين**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 119.
1 طه حميد حسن العنبكي، نرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، منشورات ضفاف، الرباط، 2015، ص 40.

# المحور الرابع

# المدارس المنهجية في حقل العلاقات الدولية

## أولاّ: نظريات العلاقات الدولية

انّ الاعتماد على المعيار المنهجي يجعلنا نميّز بين ثلاثة مدارس منهجية ميّزت حقل العلاقات الدولية وهي:

- **المدرسة التقليدية** التي اعتمدت على مناهج بحث مختلفة ( التاريخية، القانونية الفلسفية والوصفية).
- **المدرسة السلوكية** تبنّت المنهج العلمى التجريبي.
- **المدرسة ما بعد السلوكية** التي عملت على انتقاد مناهج السلوكية والاستفادة من مناهج المدرسة التقليدية.

### 1)ـ المدرسة التقليدية في دراسة العلاقات الدولية:

. يعتمد الاتجاه التقليدي على دراسة الفلسفة والتاريخ، القانون الدولي والمؤسسات الوطنية والدولية لفهم الواقع.

. يعتمد التقليديون على دراسة الحالة، على سبيل المثال للتعرّف على أسباب اندلاع الحروب وأسباب اختيار تلك السياسات عن طريق دراستها وفحصها.

. يعدّ المنهج التاريخي من بين المناهج المستعملة في هذا الاتجاه من خلال دراسة التاريخ الديبلوماسي وبهدف فهم علاقات السلم والحرب بين الدول.

. يعتبر الاتجاه التقليدي أنّ فهم الشؤون الدولية لا يتمّ إلاّ من خلال التعرّف على الأحداث التاريخية التي لها امتداداتها في الحاضر وانعكاساتها على المستقبل.

. ضرورة وضع الظاهرة الدولية في سياقها الزماني والمكاني.

. تركيز الاتجاه التقليدي على محتوى العلاقات الدولية ومواضيعها أكثر من التركيز على المنهج.[1]

. اعتبروا أنّ الحقائق الموضوعية لا يمكن أن تخلو عن الاعتبار القيمي أي هناك صعوبة في الفصل بين الحقائق والقيم.

. انّ السياسة والعلاقات الدولية تهتم بمواضيع مرتبطة بالإنسان والمجتمع، فمن الصعب أن تستخدم نفس المناهج في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

. القيم الاجتماعية متباينة بين مختلف المجتمعات والدول ممّا يجعل التعميم صعب بين مختلف الظواهر السياسية.

. صعوبة تحقيق الحيادية في دراسة الظواهر السياسية أي صعوبة التحرّر من المرجعية والخلفية الفكرية للباحث.

. هذا المنهج التقليدي استخدم في دراسة العلاقات الدولية، فالواقعية الكلاسيكية التي اعتبرت أنّ الصراع من أجل القوة ظاهرة تاريخية، فالتجربة التاريخية أثبتت أنّ الصراع من أجل القوة حقيقة ثابتة تعمل على التحكّم في سلوك الدول، أي أنّ دراسة تاريخ العلاقات الدولية يعدّ مدخل لفهم الحروب والنزاعات والصراعات في العالم.

### 2)المدرسة السلوكية في دراسة العلاقات الدولية:

. اعتبرت السلوكية ثورة منهجية من خلال الانتقال من دراسة المؤسسات والتاريخ ودراسة الحالات إلى ملاحظة السلوك الانساني بهدف التعرّف على القوانين التي تسيّره.

. رفضت السلوكية رفضا قاطعا المناهج المتّبعة في تحليل الأحداث السياسية من قبل التقليديين.

[1] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص131..

. دعت إلى ضرورة اهتمام البحث العلمي بالظواهر القابلة للقياس التي يمكن ادراكها عن طريق الحواس بالاعتماد على التحليل الاحصائي بهدف بناء نظريات سياسية علمية على أسس المنهج العلمي التجريبي.

. رفضت فكرة التفريق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

. رفضت التحليل التاريخي معتبرة أنّ الملاحظة هي الأداة العلمية الأكثر دقّة للوصول إلى المعرفة.

. تعتمد على قياس السلوك الانساني والدراسات الكمية من أجل الوصول إلى أحكام وقواعد وقوانين عامّة عبر المعادلة التالية:[1]

أ . تقديم فرضيات حول سلوك وأفعال الانسان.

ب . اختبار الفرضيات بشكل تجريبي ومنظّم.

ج . الاستعانة بأدوات المنهج العلمي لوصف وتفسير السلوك الانساني.

د . توقّع السلوك المستقبلي.

هـ . عزل القيم عن الدراسات والتفسيرات العلمية لمختلف الظواهر.

وعليه فالسلوكية تنقسم إلى **السلوكية الوضعية** التي ركّزت على تحسين وتطوير طرق ومناهج البحث العلمي بالاعتماد على التقنيات والإحصاء والرياضيات، أمّا **السلوكية النظرية** ركّزت على التنظير الجزئي في العلاقات الدولية، أي نظريات تفسّر جزء محدّد من الظواهر السياسية كتحليل السياسة الخارجية، صنع القرار، الصراع التكامل الإقليمي، الاعتماد المتبادل، الوظيفية[2].

[1] محمد الطاهر عديلة، **المرجع السابق**، ص 134 .

[2] نفس المرجع، ص135

**الانتقادات الموجّه للسلوكية**

تلّقت المدرسة السلوكية انتقادات من قبل من تبنوّ قواعدها إلى جانب التقليديون اللذين عملوا على اعادة الاعتبار لمناهجهم التقليدية، ومن بين الانتقادات الموجّه اليها ما يلي:

. لا يمكن اختيار مواضيع العلاقات الدولية فقط بالأدوات العلمية الحديثة أي بالمنطق الرياضي.

. عالجت السلوكية المواضيع بطريقة سطحية وإخضاعها إلى أسلوب علمي.

. اخضاع السلوكية كلّ شيء للقياس والتحجيم.

. تقديس السلوكية للمنهج العلمي.

. يمكن الوصول إلى الدقّة العلمية في نظرية العلاقات الدولية عبر الاعتماد على المناهج التقليدية.

. اهمال التاريخ والفلسفة رغم أهميتها في دراسة الظواهر السياسية.

. التركيز على التنظير التجريدي والابتعاد عن الواقع.

. تبنّي مصطلحات غامضة ومعقّدة لشدّة التركيز على الحيادية السياسية.

. طغيان النظرة الليبرالية وادعائهم بالحيادية.

. النظر إلى جميع القيم أنّها متساوية.[1]

. فشل السلوكية في التنبّؤ بنهاية الحرب الباردة يعود بالدرجة الأولى إلى المنهجية العلمية التي تتميّز بالصرامة عبر اهمال كلّ من التاريخ والقيم التي تحتاجها الظواهر الاجتماعية، لأنّ لولا ذلك لا يمكن فهم وتفسير والتنبّأ بها.

[1] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص 137.

. عزل العلم عن أداء وظيفته الأساسية وهي ايجاد حلول للمشاكل.

. القيم الاجتماعية متباينة بين مختلف المجتمعات والدول ممّا يجعل التعميم صعب بين مختلف الظواهر السياسية.

. صعوبة تحقيق الحيادية في دراسة الظواهر السياسية أي صعوبة التحرّر من المرجعية والخلفية الفكرية للباحث.

. أنّ السياسة والعلاقات الدولية تهتّم بمواضيع مرتبطة بالإنسان والمجتمع، فمن الصعب أن تستخدم نفس المناهج في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

. اعتبرت السلوكية أنّ الحقائق الموضوعية لا يمكن أن تخلو عن الاعتبار القيمي أي هناك صعوبة في الفصل بين الحقائق والقيم.

وعليه نستنتج أنّ العجز بالتنبّأ يخصّ كلّ من التقليدين والمدرسة السلوكية أي عجزهم عن تقديم نظريات تفسّر الواقع الدولي الحالي، لذلك تمّ نبذ الفلسفة الوضعية التي قامت على أساسها هذه النظريات وضرورة الانتقال إلى مرحلة فهم الأحداث الدولية بالاعتماد على رؤية منهجية بديلة وهي الفلسفة ما بعد الوضعية.[1]

### 3) ما بعد الوضعية: الفهم في مقابل التفسير

اشكالية التمييز بين **التفسير والفهم** يعود إلى اشكالية التمييز بين طبيعة العلوم الطبيعية وطبيعة العلوم الاجتماعية، فالتفسير هو محاولة اكتشاف العلاقات السببية التي تقوم بين الظواهر المختلفة، وهو شرطا لقيام النظرية التي هي بمثابة محاولة لوصف مجموعة من الظواهر وتفسيرها بطريقة نسقية، حيث يعدّ التفسير مستوى ثالث من مستويات البحث العلمي بعد الوصف والتحليل، هو يربط بين مختلف المعلومات الآتية من عمليتي الوصف والتحليل ربطا منطقيا أي الحاق النتائج بالأسباب.[2]

[1] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص138.
[2] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص 140.

الوضعيون يعتبرون أنّ العلم يهدف إلى تفسير الظواهر ولا يهتمّ فيما اذا كانت هذه الظواهر تتعلّق بالفرد أو بالعالم الفيزيقي، فالظواهر هي الظواهر والعلم هو علم

فالتفسير يرتبط بمبادئ الفلسفة الوضعية التي تركّز على ماديّة العالم وخضوعه لقوانين موضوعية وثابتة نسبيا، في اطار الفلسفة الوضعية هناك ما يسمى بالنظرية التفسيرية التي تسعى إلى محاكاة العلوم الطبيعية في اتّباع المناهج العلمية.

أمّا الفهم يعني عملية البحث والكشف عن الغموض الذي يكتنف ظاهرة ما، أي التعرّف على خلفية الاشياء الظاهرة والتعرّف على الدلالات والمعاني التي لا يمكن التوصّل اليها من النظرية الظاهرة، فالفهم على عكس التفسير لا يكتف بادراك الواقع على ما هو عليه، وإنّما يسعى إلى تغيير وإعادة تنظيم الواقع، فأنصار التفسير يضعون الظاهرة في قوالب تفسيرية جامدة تنظر للسلوك نظرة ميكانيكية بحثه، بينما أنصار الفهم يعتبرون أنّ سلوكات الفاعلين الاجتماعيين تحكمها الدوافع لا الأسباب.

كما يعتبر أنصار الفهم أنّ الموضوعية ترتبط فقط بالقدرة على الحدّ من تدخّل الميول الشخصية في الدراسة والبحث لكن دون تجاوزها إلى ما يدعيه الوضعيون من حقيقة الانفصال والتمايز القائم بين الباحث وموضوع بحثه.

**انتقادات موجّهة لمقاربات الفهم**

اقصاء أنصار الفهم أو التأويل امكانية التفسير أي رفض تفسير الظواهر بأسباب وقوانين خاريجية، أي الانتقال من النظرة المادية البحثة والحتمية والانتظام عند أنصار التفسير إلى اعتبار العالم الاجتماعي ذات طبيعة مثالية لا يمكن تفسيرها من قوانين وأسباب، ممّا يعنى أنّ المعرفة تصبح سجينة لشخصية الباحث ومزاجه.

كما أنّ أنصار الفهم والتأويل يقومون بنفي أي امكانية للتعميم أو التنظير، فكلّ حالة أو ظاهرة اجتماعية تدرّس في نطاقها الزماني والمكاني.[1]

[1] محمد الطاهر عديلة، المرجع السابق، ص 143.

## ثانيا: مناهج البحث الكمية والكيفية في مجال العلاقات الدولية

تصنّف مناهج البحث الاجتماعي وفقا للأسلوبين أسلوب كمي وآخر كيفي ، بحيث هناك أزمة المناهج في العلوم الاجتماعية في الفكر العلمي المعاصر وجدل بين الكمي والكيفي، وكذا التشكيك في أنواع المناهج والقطيعة بين البراغماتية والمنهجية.

### 1) البحوث الكمية

. تعدّ البحوث الكمية من البحوث العلمية تفترض وجود حقائق اجتماعية موضوعية منفردة ومعزولة عن معتقدات الأفراد.

. تعتمد على الأساليب الإحصائية في جمعها للبيانات وتحليلها.

. تهدف المناهج الكمية في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة عبر استعمال المؤشرات والنسب والأدوات التي يوفّرها الاحصاء.

. تنطلق البحوث الكمية من انشاء الفرضيات باعتبارها حلولا مؤقتة، تتعلّق بوصف واقع معيّن من خلال بناء علاقات وقياس بعض المتغيرات واستخدام البيانات المتوافرة لإيجاد علاقة ارتباطية أو سببية، كما تحاول الدراسات الكمية الوصول إلى تعميم نتائج البحث على حالات أخرى.

. يستخدم الباحث في البحث الكمي أدوات جمع البيانات لقياس متغيرات بحثه.

. يتمّ استعمال في البحوث الكمية العينات تكون عشوائية أو احتمالية.[1]

. يعتمد التحليل الكمي على تشكيل أو بناء علاقة نسبية بين المتغيرات من خلال جداول ارتباطية.

. انّ الاتجاه الكمي في العلوم الاجتماعية يقوم على فكرة عدم تدخّل قيم الباحث في تحديد الموضوع أو الظاهرة محلّ الدراسة، بمعنى عزل واستبعاد كلّ العناصر الذاتية حتى لا تتبقى الاّ الحقائق الموضوعية.

[1] سليم العايب، " تنظير معرفي للمقاربة الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية"، **مجلة أفاق لعلم الاجتماع** العدد 2، المجلّد 2، 2013، ص ص35 -36 .

. البحث الكمي يكسب الباحث استقلالية عن موضوع البحث كونه يتعامل معه بالأرقام والإحصاء.

**2)البحوث النوعية(الكيفية):**

. تعدّ البحوث النوعية من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية يتمّ بناءها من خلال وجهات نظر الأفراد والجماعات المشاركة في البحث.

. ينصب الاهتمام فيها على حصر معنى الأقوال التي تمّ جمعها أو السلوكات التي تمّت ملاحظتها.

. البحث الكيفي يفيد في حالة عدم وجود متغيرات محدّدة، فهدف الباحث هو الاستكشاف من خلال الاعتماد على المبحوثين.

. يهتم البحث الكيفي بفهم الظاهرة بالتركيز على أفعال الانسان وأراءه ومعتقداته التي تتأثّر بالبيئة.

. يعتمد البحث الكيفي على العينات الغير عشوائية لأنّه يختار الباحث أفراد ومواقع يرى أنّها ستعينه في فهم الظاهرة.

. البحوث الكيفية تبدأ غالبا بتحليل الحالات ثمّ القيام بالمقارنة وتعميم هذه الحالات.[1]

من بين خصائص البحث الكمي أنّه يتميّز بالانفتاح فهو بحث محدّد ومقنّن معتبرا أنّ البحث مجالا مفتوح أمام الباحث والمبحوث، وهذا الانفتاح يأكّد على الوظيفة الاستكشافية للبحث الكيفي وتركيزه على البحث الميداني الاستطلاعي وهذا ما يهمله البحث الكمي غالبا، كما يتميز البحث الكيفي بالطابع التفاعلي كون المناهج الكيفية تؤكّد على عملية تفاعل بين الباحث والمبحوث، إلى جانب الطابع الديناميكي بين البحث والموضوع، وكذا التفكير النقدي للموضوع والمرونة، كما يتعيّن على الباحث الكيفي تفسير بياناته ولا يكون رهينة الترميز والتكميم كما هو الحال في البحث الكمي.[2]

[1] سليم العايب، المرجع السابق، ص 38.
[2] عبد القادر عرابي، **المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية**، ط1 ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر،القاهرة، 2007، ص ص 70 - 71 .

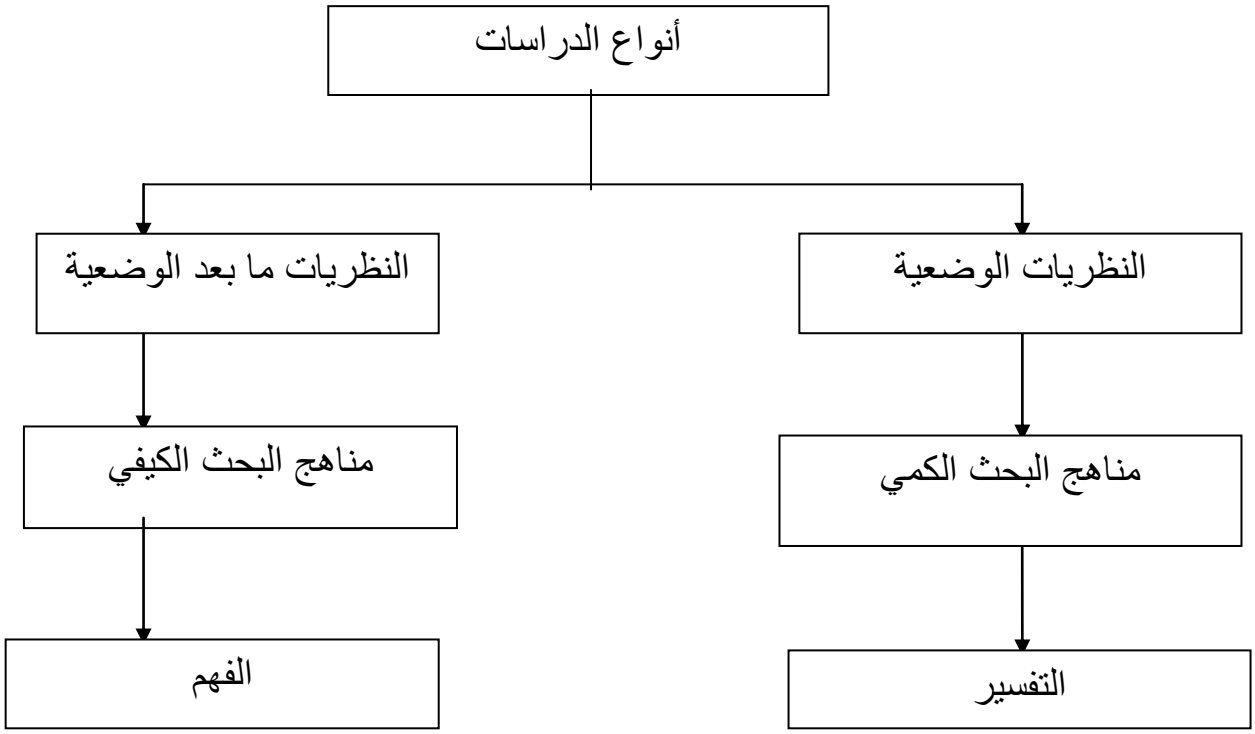


**3)المقارنة بين البحوث الكمية والكيفية**

. البحوث الكيفية تؤمن بأنّ السلوك الانساني مرتبط بالسياق الذي حدث فيه.

. البحوث الكمية تكتسب استقلالية الباحث عن الموضوع، أمّا البحوث الكيفية تعود إلى الادراك الذاتي للباحث بوصفه عنصرا أساسيا من المعرفة.

. البحث الكمي يعتمد بدرجة كبيرة على تقنين البحوث الميدانية فتكون أسئلة الاستبانة محدّدة مسبقا، أمّا المقابلات الكيفية فهي أكثر مرونة.

. يرى البحث الكمي أنّ البحث الفعلي يجب أن يكون خاليا من تأثير القيم، أي ضرورة اتّباع اجراءات لعزل واستبعاد كلّ العناصر الذاتية وأن لا يتبقى الاّ الحقائق الموضوعية أمّا المناهج الكيفية تعتبر أنّ عملية الاستقصاء مقيّدة بالقيم والتقاليد في مراحل مختلفة للبحث.[1]

[1] عامر قند يلجي، ايمان السامراني، **البحث العلمي الكمي والنوعي**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2009، ص ص 60 - 61.

## مقارنة بين البحوث الكمية و البحوث النوعية[1]

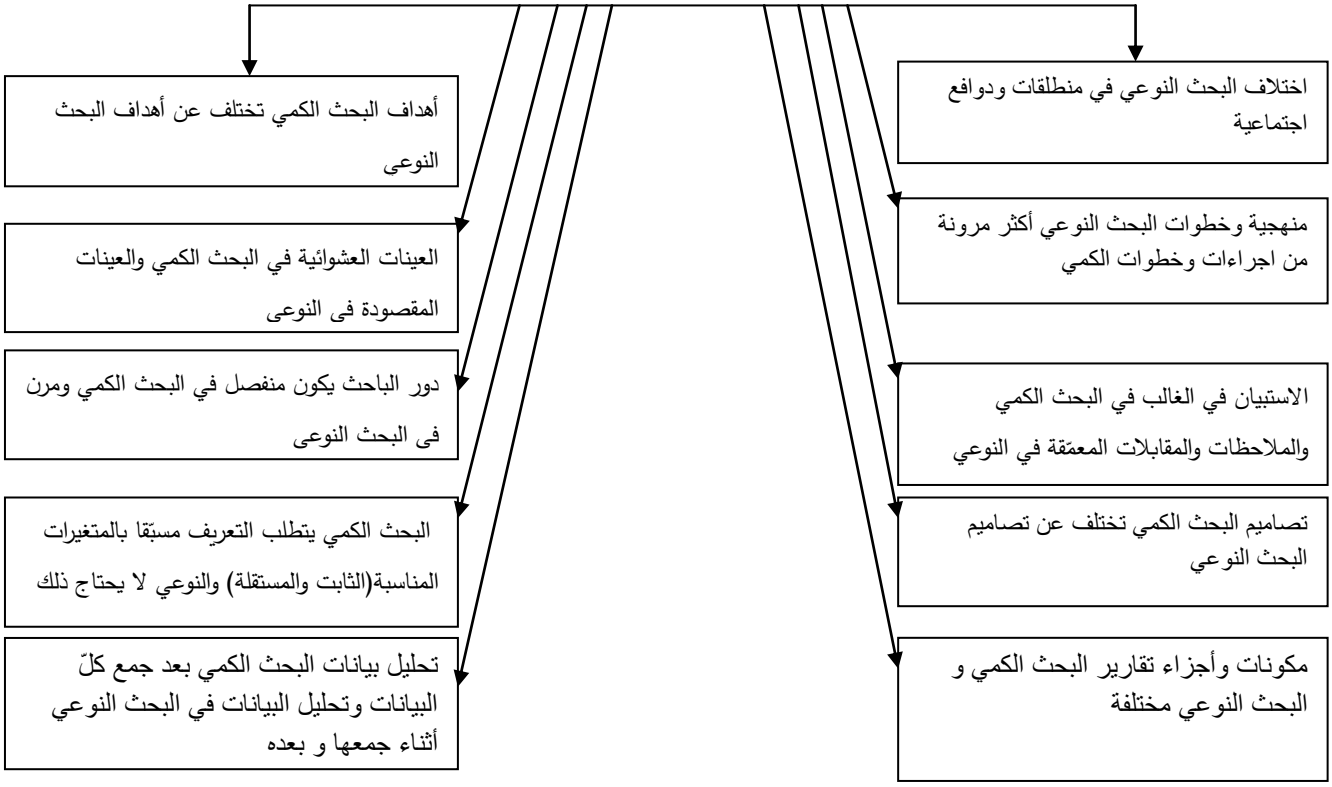


### ثالثا: صعوبة التنظير في العلاقات الدولية

تزوّدنا النظرية بطرق لترتيب الحقائق وتحويلها إلى معلومات وبيانات، وتقوم النظرية بعد ذلك بانتقاء المعلومة المهمّة والمفيدة من بين المعلومات المتاحة وتستفيد منها في عمليات الوصف والتصنيف والتحليل والتفسير والتنبّأ، في هذا الصدد اتخذّت العلوم الاجتماعية من نظيرتها العلوم الطبيعية نموذجا يحتدى بها في بلوغ ما بلغتها العلوم الطبيعية من دقّة وتجلّت ذلك في اقتباس العلوم الاجتماعية المناهج والتصوّرات المستعملة في العلوم الطبيعية.

غير أنّه لا يمكن الحديث عن تطابق النظرية في مجالي العلوم الطبيعية والاجتماعية، وهذا يرجع إلى سبب بسيط وهو أنّ موضوع البحث في العلوم الاجتماعية هو الانسان والعلاقات الانسانية المتشابكة والمعقّدة التي لا تخضع للبحث التجريبي الصارم، في حين

[1] نفس المرجع، ص 69.

مادّة البحث في العلوم الطبيعية يغلب عليها الاستقرار والسّكون النسبي ممّا يسهّل اخضاعها للملاحظة والتجربة والتدقيق والتنبّؤ المستقبلي.

في حين وان كان ذلك لا ينفى وجود نظريات في مجال العلوم الاجتماعية غير أنّ الظاهرة الاجتماعية ظاهرة معقّدة جدّا، حيث هناك أسباب ومؤشرات مختلفة في حادثة واحدة، الأمر الذي يفسّر لماذا يجد العلماء في العلوم الاجتماعية صعوبة في التنبّؤ بكيفية تطوّر ظاهرة معينة، لأنّ كلّ سياق يضيف متغيرات جديدة وهذه المتغيرات تعمل بدورها في مستويات مختلفة للتحليل.

وعليه "فقد مثّلت عملية التنظير جوهر البحث في مجال العلاقات الدولية، اذ اعتبرت النظرية بمثابة المنظار الذي يمكّننا من رؤية الواقع، ويزيدنا منه اقترابا وفهما وإدراكا غير أنّه لمّا كانت استحالة تطابق النظرية مع الواقع أي قدرة النظرية على أن تكون تمثيلا صادقا وشاملا لحقيقة الواقع"[1]، فانّ الكثير من الجدل بات يطرح بشدّة حول عملية التنظير وما يواجهها من صعوبات والمتمثلة فيما يلي:

- مشكلة التعميم.
- مشكلة الشمولية.
- تعدّد المواضيع التي تدرسها العلاقات الدولية.
- تعقّد وتشابك وتداخل الظواهر السياسية الدولية.
- صعوبة الضبط التجريبي وعزل المتغيرات المتداخلة للظاهرة السياسية.
- صعوبة قياس دقيق للظواهر لعدم وجود أدوات قياس دقيقة.

1 محمد الطاهر عديلة، **تطوّر الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**،أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015/1014، ص 3.

ـ أضف لذلك القيود والعوائق المنهجية والابستمولوجية وأنطولوجية تجعل عملية التنظير صعبة جدّا في العلاقات الدولية، وفي هذا السياق اعتبر "ريمون آرون" أنّه هناك استحالة التنظير في العلاقات الدولية كون أنّ سلوك الدول محكوم بتعدّد وتنوّع كبير لعوامل اقتصادية وسياسية وإيديولوجية.[1]

ـ الطبيعة المجرّدة لبعض المفاهيم في العلاقات الدولية وعدم الاتّفاق على تعريفات محدّدة لها وخضوع الظواهر في العلاقات الدولية لمعايير أخلاقية، حيث هناك اختلافات كبيرة حول بعض المفاهيم في السياسة الدولية على سبيل المثال، حيث أنّ المفاهيم تتميّز بالمرونة وعدم الوضوح وتعدّد استعمالاتها.

ـ صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لبناء الفرضية العلمية، فالمنظّرون في العلاقات الدولية لا يمكن لهم اخضاع ظاهرة ما في العلاقات الدولية للتجربة في المخبر كما هو الحال في العلوم الطبيعية، أضف إلى ذلك أنّ الظاهرة السياسية تتّسم بعدم الاستقرار ممّا يجعل الباحث غير قادر على اخضاع هذه الظاهرة إلى الطريقة التجريبية، فالظاهرة في العلاقات الدولية تتميّز بصفة التغيير المستمرّ.

ـ كما أنّ المنظرون في العلاقات الدولية لا يمكن لهم دراسة الظواهر بطريقة مجرّدة، فالبعد القيمي كالقوانين الدولية والبنيات الرسمية والغير الرسمية تؤثّر في تحديد سلوك الفاعلين في العلاقات الدولية، فكلّ هذا يشكّل بمثابة ضغوط على الباحث في العلاقات الدولية، فمن جهة قد يدعم البعد القيمي الإطار النظري ولكن قد يؤثّر على مخرجات التقصى النظري، كون أنّ المنظرين في العلاقات الدولية لا يعملون في تجريد تامّ بل تؤثّر عليهم الثقافة والانتماء والولاء وكلّ ذلك يؤثّر على مخرجات الدراسة.

[1] نفس المرجع، ص 3.

# الخـــــــــاتمـــــــة

تكمن أهمية المنهجية في تزويد الطالب بأطر تحليلية من أجل السيطرة على الظواهر محلّ الدراسة، تزوّد الباحث بنظريات ومناهج ومداخل وأساليب تساعده على تطبيق النظريات والمناهج، وعليه فقد استهدفت هذه المطبوعة إلى مساعدة الطلبة في التفكير والبحث في حقل العلوم السياسية بطريقة علمية وفق لمتطلبات وشروط البحث العلمي، مع تطوير قدراتهم ومهاراتهم على القيام بالبحوث والتحكّم بالأدوات البحثية وبالمناهج الرئيسية التي تفرضها العملية البحثية، و من أهم سمات العملية البحثية هي طبيعتها الدائرة التي تبدأ بتحديد الموضوع والمشكلة البحثية، وتنتهي بالتعميم الامبريقي المؤقت مرورا بتحديد المفاهيم والتعريفات والأدبيات السابقة ، وجمع وتحليل البيانات.

أمّا بالنسبة للنقاش القائم بين الوضعيين وما بعد الوضعيين هو نقاش فلسفي ابستمولوجي كانت له نتائج مهمّة على الصعيد المنهجي حول كيفية الوصول إلى المعرفة في دراسة العلاقات الدولية، فالنسبة للوضعية فقد هيمنت على فلسفة العلم لحقبة كبيرة من تاريخ حقل العلاقات الدولية، بحيث أنّ النموذج الوضعي للعلم لقي اجماع نتيجة ما قدمه هذا النموذج التقليدي من اسهامات في الحقل النظري، فقد ارتكزت هذه الأخيرة على فكرة الأحادية الابستمولوجية والابستمولوجية التجريبية مع ضرورة التمييز بين القيم والحقائق، مع تبنّي نفس المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية لتفسير الظواهر الاجتماعية وكذا رفض فكرة التعدّد المنهجي والتحلّي بالموضوعية والابتعاد عن الذاتية.

أمّا بالنسبة لما بعد الوضعية Post positivism فهي حركة فلسفية رفضت مفاهيم ومبادئ التي قامت عليها الفلسفة الوضعية، فقد ارتبط ما بعد الوضعيين بفلسفة ما بعد الحداثة وقاموا بتبنّي أطروحاتها وكذا تبنّي الفلسفة النسبية Relativism أي عدم وجود حقيقة كلية وشاملة.

كما قامت الفلسفة ما بعد الوضعية بالتشكيك في فكرة الموضوعية أو الحياد القيمي أي رفض فكرة حصر العلم في عالم امبريقي، كما أنّه لا يمكن فهم الحقيقة الاّ في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي، كما أنّها دعت إلى الثنائية الابستمولوجية ، أي أنّ كلّ من العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية علميين مختلفين يتطلّبان توجّهات منهجية مختلفة، وبالتالي فقد أكّد ما بعد الوضعيون على التعددية المنهجية أي عدم وجود منهج واحد بل هناك مناهج متعدّدة لكلّ منها حدوده.

وعليه فالجدل بين الوضعية وما بعد الوضعية كان له نتائج على مستوى المناهج المستعملة في دراسة العلاقات الدولية، فالواقعيون الجدد استخدموا المنهج التجريبي عبر تكييفه مع متطلبات دراسة الظواهر الاجتماعية كاستخدام المقارنة بدلا من التجربة من أجل الوصول إلى نظرية علمية للسياسة الدولية، أمّا بالنسبة لنظريات ما بعد الحداثة تبنّو مناهج كيفية تتوافق مع نظرتهم للحقيقة.

# قائمة المراجع

**أولا: الكتب**

1) أنجرس موريس، تر: بوزيد صحراوي، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

2)القصبي عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004.

3) العنبكي طه حميد حسن، العقابي نرجس حسين زاير ، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، منشورات ضفاف، الرباط، 2015.

4) النجار فايز جمعة صالح وآخرون، **أساليب البحث العلمي منظر تطبيقي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5)الصيرفي محمد عبد الفتاح، **البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.

6) بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

7) دليو فضيل وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، سنة 1999.

8)زرواتي رشيد، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط4، زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

9) ـــــ،ـــــ **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007

10) حامد خالد، **منهج البحث العلمي**، ط1، دار ريحانة للطبع والتوزيع، الجزائر، 2003.

11)حلاق حسان ،محمد منير سعد الدين، **المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية**، المحروسة، بيروت، 1992.

12) كنونة مسعودة وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** دار البعث، الجزائر،1999.

13) ناصف سعيد ، **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها: نماذج لدراسات وبحوث ميدانية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

14)عيشور نادية وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017.

15)عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

16)عبد المؤمن علي معمر، **البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات 07 أكتوبر، 2008، ليبيا.

17)عليان ربحي مصطفى وغنيم عثمان محمد ، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

18)عرابي عبد القادر، **المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، القاهرة، 2007.

19)عياد أحمد، **مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2009.

20) قنديلجي عامر، السامراني ايمان، **البحث العلمي الكمي والنوعي**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.

21)غربي علي وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري، الجزائر، 1999.

22)غريب سيد أحمد، **تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997.

**ثانيا:المجلات**

23) العايب سليم ، " تنظير معرفي للمقاربة الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية"، **مجلة أفاق لعلم الاجتماع**، العدد 2، المجلّد 2، 2013.

24)محمد داودي وعبد اللطيف قنيعة، "الاجراءات المنهجية المستخدمة في البحوث النفسية والتربوية التطبيقية"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد 3، ديسمبر 2013، الجزائر.

**ثالثا: المذكرات**

25)عديلة محمد الطاهر، **تطوّر الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014/ 2015.

# فهرس المحتويات

**مقدمة.....03**

**ـ المحور الأول: المفاهيم الأساسية.....06**

أولا: المفاهيم .....07

ثانيا: المتغيرات.....09

ثالثا:النظرية..... 10

رابعا:الاقتراب .....11

**ـ المحور الثاني: الخطوات المنهجية للبحث العلمي .....12**

أولا: عملية اختيار الموضوع.....17

ثانيا: محدّدات المشكلة البحثية.....17

ثالثا:صياغة الفروض العلمية.....19

رابعا: أدبيات الدراسة.....21

خامسا: الإطار النظري.....22

سادسا: الإطار المنهجي.....24

سابعا: قواعد الاقتباس والتهميش.....27

**ـ المحور الثالث: قواعد التطبيق الميداني لأدوات البحث العلمي.....30**

أولا: العينات وطرق سحبها.....31

ثانيا: البيانات.....38

ثالثا: أدوات البحث العلمي.....39

أ- المقابلة.....39

ب - الاستبيان.....41

**المحور الرابع: المدارس المنهجية في حقل العلاقات الدولية.....44**

أولا: نظريات العلاقات الدولية.....45

أ ـ المدرسة التقليدية في دراسة العلاقات الدولية.....45

ب - المدرسة السلوكية في دراسة العلاقات الدولية.....46

ج - ما بعد الوضعية: الفهم في مقابل التفسير .....49

ثانيا: مناهج البحث الكمية والكيفية في مجال العلاقات الدولية.....51

ثالثا: صعوبة التنظير في العلاقات الدولية.....54

**الخاتمة.....58**

**قائمة المراجع**.....60

الفهرس.....64